

يا عمال العالم، اتحدوا!



برنامج الأهمية الشيوعية

أقره

المؤتمر الشيوعي العالمي السادس

في موسكو من 17 تموز إلى 30 آب سنة 1928

ترجمة

محمد علي العربي

نشر في الطبعة العربية
٢٠١١

نونس، أيلول 2011

أعمال المؤتمر الشيوعي العالمي السادس في خمسة أجزاء - الجزء الأول

الطبعة الرقمية الأولى. تونس، أيلول 2011.

النسخ كاملاً مجاناً رقمياً أو ورقياً.

﴿لَقَدْ أَعْطَتِ الْبُشْفِيَّةُ فِكْرَةَ وَنَظْرِيَّةً وَبِرْنَا مَجًا وَتَكْتِيكَ تَمَائِرَ كُلِّهَا بِصُورَةٍ مَلْمُوسَةٍ فِي النَّشَاطِ الْعَمَلِيِّ عَنِ الْاِشْتِرَاكِيَّةِ الْقَوْمِيَّةِ وَالْاِشْتِرَاكِيَّةِ الْمُسَالِمَةِ. لَقَدْ أَهْمَزَتِ الْبُشْفِيَّةُ عَلَى الْأُمِّيَّةِ الْقَدِيمَةِ الْمَتَعَفَّنَةِ. [...] لَقَدْ وَضَعَتِ الْبُشْفِيَّةُ الْأُسُسَ الْفِكْرِيَّةَ وَالتَّكْنِيكِيَّةَ لِأُمِّيَّةِ ثَالِثَةِ، عُمَالِيَّةِ وَشُيُوعِيَّةِ حَقًّا، تَأْخُذُ بِعَيْنِ الْاِعْتِبَارِ، فِي آنٍ وَاحِدٍ، مُكْتَسَبَاتِ عَهْدِ السَّلَامِ وَتَجْرِبَةِ عَهْدِ الثَّوَرَاتِ الَّذِي بَدَأَ.﴾

﴿لَقَدْ أَشَاعَتِ الْبُشْفِيَّةُ بَيْنَ صُفُوفِ الشَّعْبِ فِي الْعَالَمِ أَجْمَعَ فِكْرَةَ «الدِّكْتَاتُورِيَّةِ الْعُمَالِيَّةِ». وَهَاتَانِ الْكَلِمَتَانِ إِنَّمَا نَقَلْتَهُمَا أَوَّلًا عَنِ اللَّاتِييَّةِ إِلَى الرُّوسِيَّةِ، ثُمَّ إِلَى جَمِيعِ لُغَاتِ الْعَالَمِ. وَبَيَّنَتْ بِمَثَالِ سُلْطَةِ الْمَجَالِسِ الْعُمَالِيَّةِ أَنَّ الْعُمَالَ وَالْفَلَاحِيْنَ الْفُقَرَاءَ حَتَّى فِي بِلَادٍ مُتَأَخَّرٍ، وَحَتَّى أَقْلَهُمْ تَجْرِبَةً، وَأَقْلَهُمْ تَعْلِيمًا، وَأَقْلَهُمْ تَعَوُّدًا عَلَى التَّنْظِيمِ، قَدْ اسْتَطَاعُوا، خِلَالَ سَنَةِ كَامِلَةٍ، وَفِي عَمْرَةٍ مِنَ الْمَصَاعِبِ الْهَائِلَةِ وَفِي خِصْمِ التَّضَالِ ضِدَّ الْمُسْتَنَمِرِينَ (الَّذِينَ كَانَتْ تُدْعِمُهُمْ بُرْجُوزِيَّةُ الْعَالَمِ بِأَسْرِهِ)، أَنْ يَصُونُوا سُلْطَةَ الشَّعْبِيَّةِ، وَيُنْشِئُوا دِيمُقْرَاطِيَّةً أَرْقَى وَأَوْسَعَ بِمَا لَا حَدَّ لَهُ مِنْ جَمِيعِ الدِّيمُقْرَاطِيَّاتِ السَّابِقَةِ فِي الْعَالَمِ وَيُدْشِنُوا عَهْدَ الْعَمَلِ الْخَلَّاقِ يَبْدُلُهُ عَشْرَاتُ الْمَلَائِينَ مِنَ الْعُمَالَ وَالْفَلَاحِيْنَ مِنْ أَجْلِ تَطْبِيقِ الْاِشْتِرَاكِيَّةِ فِي الْوَاقِعِ الْعَمَلِيِّ.﴾

لينين، الثورة العمالية والمرتد كاوتسكي.

﴿إِنَّ الْمَغْزَى الرَّئِيسِي لِبرَنَامَجِ الْأُمِّيَّةِ الشُّيُوعِيَّةِ أَنَّهُ يَصُوغُ عِلْمِيًّا
المِهْمَاتِ الْأَسَاسِيَّةَ فِي الحَرَكَةِ الشُّيُوعِيَّةِ وَيُجَدِّدُ الوَسَائِلَ الرَّئِيسِيَّةَ
لِانجَازِ تِلْكَ المِهْمَاتِ، وَبِالتَّالِي يُقَدِّمُ لِفُرُوعِ الْأُمِّيَّةِ الشُّيُوعِيَّةِ هَذَا
الْوُضُوحَ فِي الْأَهْدَافِ وَالطُّرُقِ الَّتِي بَدُونَهَا يَسْتَحِيلُ السَّيْرُ إِلَى
الْأَمَامِ بِثِقَةٍ.﴾

ستالين، برنامج الأمية الشيوعية، 13 تموز 1928.

مقدمة

مرحلة الإمبريالية هي مرحلة الرأسمالية المحتضرة. لقد كانت حرب 1914-1918 العالمية وما فجرته من أزمة عامة في الرأسمالية، نتيجة تناقض عميق بين تطور قوى الاقتصاد العالمي المنتجة وحدود الدول. فقد أظهرت وأثبتت أن الظروف المادية للاشتراكية قد نضجت في صلب المجتمع الرأسمالي، وأن التاريخ قد وضع قلب نير رأس المال بالثورة على جدول الأعمال، في وقت أصبح فيه الغلاف الرأسمالي للمجتمع عائقا لا يمكن أن يحتمله تطور الإنسانية اللاحق.

تُخضع الإمبريالية الجماهير الغفيرة من العمال في جميع البلدان (في متروبولات القوة الرأسمالية كما في أكثر مناطق العالم المستعمَر تَأخراً) لدكتاتورية طغمة من أصحاب رأس المال المالي. وهي تكشف جميع تناقضات المجتمع الرأسمالي وتعمقها بالقوة. وتطوّر الاضطهاد الطبقي إلى أقصى حدّ. وتشدّد حدّة الصراع بين الدول الرأسمالية إلى أعلى درجة. وتخلق حتمية الحروب الإمبريالية العالمية التي تهز كامل نظام العلاقات القائم، وتقود المجتمع نحو الثورة العالمية بضرورة لا تقاوم.

تقيّد الإمبريالية العالم بسلاسل رأس المال المالي. وتجبر العمال في كل البلدان ومن كل القوميات والأعراق على الخضوع لنيرها بالدم والحديد والجوع. وتشدّد خطورة استغلال الطبقة العاملة واضطهادها واستعبادها بشكل كبير، واضعة إياها أمام مهمة التعجيل بالاستيلاء على السلطة. وتخلق الإمبريالية بكل ذلك، ضرورة انصهار العمال انصهاراً متيناً في جيش عالمي واحد من عمال جميع البلدان متجاوزاً حدود الدول والاختلاف في القومية والثقافة واللغة والعرق والجنس والمهنة؛ فالإمبريالية بعد أن طوّرت تكوّن الظروف المادية للاشتراكية على ذلك النحو وأتمته، تضع الطبقة العاملة أمام ضرورة الانتظام في جمعية نضال عمالية عالمية، مسهلةً بذلك انصهار جيش حافري قبرها.

تفصل الإمبريالية الفئدة الأكثر رفاهية من العمال عن مجمل الطبقة العالية؛ إنها «الأرستقراطية» العالية التي أفسدها الإمبريالية، وقوامها العناصر القيادية في أحزاب الاشتراكية-الديمقراطية، التي تهتم بالنهب الإمبريالي في المستعمرات، وتسخر نفسها لبرجوازيته «ها» ولدولته «ها» الإمبريالية. وتقف إلى جانب عدو الطبقة العالية الطبقي زمن المعارك الفاصلة. ولقد أثبتت انقسام الحركة الاشتراكية، الناتج عن خيانة الأحزاب الاشتراكية-الديمقراطية في 1914 وخياناتها اللاحقة بعد أن أصبحت في الواقع أحزابا عمالية برجوازية، أن الطبقة العاملة العالمية لا يمكنها أن تنجز مهمتها التاريخية (تخليم نير الإمبريالية وتحقيق الدكتاتورية العالية) دون أن تناضل ضد الاشتراكية-الديمقراطية نضالا لا هوادة فيه. إذن، فتنظيم قوى الثورة العالمية غير ممكن إلا على أساس الشيوعية.

إن الأمية الشيوعية الثالثة، المنظمة العالمية للطبقة العالية، والمجسدة لوحدة العمال الثوريين الحقيقية في جميع البلدان، تعارض حتما، الأمية الثانية الاشتراكية-الديمقراطية الانتهازية التي أصبحت عميل الإمبرياليين في صلب الطبقة العالية.

لقد خلقت حرب 1914-1918 أولى محاولات بعث أمية جديدة ثورية كقوة مضادة للأمية الثانية الاشتراكية-القومية، وكأداة لمقاومة الإمبريالية المتعطشة للحرب (زيمويلد، كنتال). ولقد أعطى انتصار الثورة العالمية في روسيا دفعا لتأليف أحزاب شيوعية في البلدان الاحتكارية الرأسمالية وفي المستعمرات. وتأسست الأمية الشيوعية عام 1919 لتوحد فعلا ولأول مرة في التاريخ العناصر المتقدمة من الطبقة العاملة في أوروبا وأمريكا مع عمال الصين والهند والشغيلة السوداء في إفريقيا وأمريكا في نضال ثوري.

إن الأمية الشيوعية، حزب الطبقة العاملة العالمي الوحيد الممركز، هي المواصلة الوحيدة لمبادئ الأمية الأولى، مطبقة على أساس جديد لحركة عمالية ثورية جماهيرية. إن تجربة الحرب الإمبريالية الأولى وما تلاها من أزمة ثورية في الرأسمالية والثورات في أوروبا والمستعمرات وتجربة دكتاتورية الطبقة العاملة وبناء الاشتراكية في اتحاد الجمهوريات

السوفييتية الاشتراكية وتجربة عمل جميع فروع الأمانة الشيوعية المضبوطة في قرارات مؤتمراتها وأخيرا اتخاذ الصراع بين البرجوازية الإمبريالية والطبقة العاملة بعدا عالميا أكثر فأكثر - كل ذلك يجعل من الضروري صياغة برنامج شيوعي للأمة: برنامجا واحدا ومشاركا لجميع فروعها. وهكذا ينجز برنامج الأمانة الشيوعية أعلى تأليف نقدي لتجربة الحركة الثورية العالمية العاملة. إنه برنامج نضال في سبيل الدكتاتورية العالمية العاملة؛ برنامج نضال في سبيل الشيوعية العالمية. إن الأمانة الشيوعية، التي توحد العمال الثوريين وتدفع بملايين المضطهدين والمستغلين ضد البرجوازية وعملائها «الاشتراكيين» تعتبر نفسها مواصلا تاريخيا لـ«رابطة الشيوعيين» والأمانة الأولى اللتان كانتا تحت قيادة كارل ماركس المباشرة، وورثتا لأحسن تقاليد الأمانة الثانية قبل الحرب. لقد وضعت الأمانة الأولى الأسس النظرية لنضال الطبقة العاملة العالمي في سبيل الاشتراكية. وهيأت الثانية، في أحسن مراحلها، المجال لانطلاق واسع للحركة العاملة بين الجماهير. وتواصل الأمانة الشيوعية الثالثة عمل الأولى قاطفة ثمار نشاط الثانية قبل الحرب بعد أن لفظت انتهازية هذه الأخيرة بحزم، أي الاشتراكية القومية: التحريف البرجوازي للاشتراكية، ومدشنة إنجاز الدكتاتورية العاملة. لذلك تواصل الأمانة الشيوعية التقاليد البطولية المحيدة في الحركة العاملة العالمية: تقاليد الشارتيين الإنجليز والمنتمضين الفرنسيين (1830)، وعمال فرنسا وألمانيا الثوريين (1848)، والمناضلين الخالدين وشهداء كومونة باريس (1871)، والجنود الأبطال في ثورات ألمانيا والمجر وفنلندا، والعمال الذين أصبحوا صانعين مظفرين للدكتاتورية العاملة بعد أن كانوا منحنين أمام الحكم المطلق القيصري، والعمال الصينيين أبطال كانتون وشنغهاي.

وإذ تنهل الأمانة الشيوعية من التجربة التاريخية للحركة العاملة الثورية في كل القارات وفي كل البلدان، فإنها تقف كليا ودون تحفظ، في نشاطها النظري والعملية، على أساس الماركسية الثورية التي اللينينية (التي ليست سوى ماركسية عصر الإمبريالية والثورات العاملة) تطورها اللاحق. إن الأمانة الشيوعية تحارب بحموية كل ضروب الفكر البرجوازي والانتهازية في النظرية والممارسة بدفاعها عن مادية ماركس وأنجلس الجدلية ونشرها وتطبيقها كطريقة ثورية لمعرفة الواقع من أجل تغييره ثوريا. وهي تفضح،

دون رحمة، نظرية «السلم الاجتماعي» مما كان شكلها التي أخذها الإصلاحيون عن البرجوازية، فتبقي الأممية الشيوعية على أرض التّضال الطبقي العمالي المنسجم، مسخرة مصالح الطبقة العمالية الآنية والحزبية والمهنية والقومية لمصالحها الثابتة والعامّة والعالمية. وإذ تمتلك برنامج الدكتاتورية العمالية والشيوعية، فإنها تعمل في وضخ النهار كمنظمة للثورة العمالية العالمية، ومعبرة عن الضرورة التاريخية للتنظيم العمالي للعمال الثوريين حافري قبر النظام الرأسمالي.



نظور نظام الرأسمالية العالمي وانهيائه الجذري

القوانين العامة في تطور الرأسمالية ومرحلة رأس المال الصناعي

يتميز المجتمع الرأسمالي القائم على تطور إنتاج البضائع، باحتكار طبقة الرأسماليين وكبار المالكين العقاريين وسائل الإنتاج الأكثر أهمية والأكثر حساساً، وباستغلال اليد العاملة المأجورة من طبقة العمال المجريين من وسائل الإنتاج والمجورين على بيع قوة عملهم، وإنتاج بضائع لاستخلاص الأرباح منها، وبغياب التخطيط، وبالفوضى في مجمل عملية الإنتاج الناتجة عن تلك الأسباب. وتجد العلاقات الاجتماعية والاستغلال والهيمنة الاقتصادية للبرجوازية تعبيراً سياسياً عنها في تنظيم الدولة الرأسمالية؛ آلة ردع في وجه الطبقة العاملة.

يؤكد تاريخ الرأسمالية بصورة تامة مذهب ماركس في قوانين تطور المجتمع الرأسمالي، وفي التناقضات التي تلازم ذلك التطور تلازماً وثيقاً والذي ينتهي بالتظام الرأسمالي إلى خسران لا مرد له.

لقد وجدت البرجوازية نفسها مجبرة، خلال سعيها وراء الأرباح، إلى أن تطوّر القوى المنتجة بنسب مطردة النمو وأن تقوي علاقات الإنتاج الرأسمالية وأن توسع هيمنتها. لهذا السبب يعيد تطور الرأسمالية، بانتظام، إنتاج جميع تناقضات النظام الداخلية؛ وفي مقدمتها التناقض الحاسم القائم بين الطابع الاجتماعي للعمل والطابع الخاص للتملك وبين نمو القوى المنتجة وعلاقات الملكية الرأسمالية.

إن تملك وسائل الإنتاج تملكاً خاصاً، وسير الإنتاج نفسه سيراً عفويًا وفوضويًا يؤديان إلى انقطاع التوازن الاقتصادي بين مختلف فروع الإنتاج إثر تطور التناقض بين النزوع إلى إنتاج محدد مطلق العنان وبين الاستهلاك المحدود عند الجماهير العاملة (فائض عام في الإنتاج) مما يؤدي إلى أزمات دورية مهدّمة ويدفع بجماهير عمالية إلى البطالة.

تظهر هيمنة الملكية الخاصة في تنافس مطرد النمو داخل كل بلد رأسمالي وفي السوق العالمية على حد سواء. يؤدي هذا الشكل الأخير من التنافر بين الرأسماليين إلى الحروب التي تلازم حتما التطور الرأسمالي العالمي.

تؤدي المزايا التقنية والاقتصادية في الإنتاج الكبير، خلال المنافسة، إلى إلغاء أشكال الاقتصاد السابقة عن الرأسمالية وتخصيمها؛ وإلى تركّز رأس المال وتمركزه باطراد. ويظهر هذا القانون (تركّز رأس المال وتمركزه) في الصناعة، قبل كل شيء، في تلاشي أشكال الإنتاج الصغير أو في اختزالها في دور ثانوي ملحق بالمؤسسات الكبرى. وفي الفلاحة، حيث التطور بالضرورة متأخر بسبب احتكار ملكية الأرض والريع المطلق، يظهر هذا القانون لا فقط في تميز الفلاحين وتحول فئات واسعة من الفلاحين إلى عمّال، بل أيضا وخصوصا في أشكال ملحوظة وغير ملحوظة لهيمنة رأس المال الكبير على الاقتصاد الفلاحي الصغير الذي لا يستطيع في تلك الحالة أن يحافظ على مظهر الاستقلال إلا مقابل درجة قصوى من حدة العمل وتقليص منتظم في الاستهلاك.

إنّ الاستعمال المتنامي للآلات والتحسين الدائم للتقنية، وبالتالي، النمو المستمر في تركيبة رأس المال العضوية مرفقة باطراد تقسيم العمل وازدياد إنتاجيته وحدته، يعني أيضا، استعمال اليد العاملة من النساء والأطفال استعمالا أكثر اتساعا، وتكوّن جيوش صناعية احتياطية هائلة مطردة النمو من فلاحين أصبحوا عمّالا بعد أن أبعدوا عن الأرياف، ومن البرجوازيين الصغرى والوسطى المفقرتان في المدن. ففي أحد أقطاب العلاقات الاجتماعية تتكون جماهير هائلة من العمال واشتداد متواصل في استغلال الطبقة العاملة وإعادة إنتاج التناقض العميقة في الرأسمالية على قاعدة واسعة وما ينبج عنها من نتائج وخيمة (أزمات، حروب...) وتعمق دائم للحيث الاجتماعي، وتنامي غضب الطبقة العاملة المجمعة والمنظمة بآليات الإنتاج الرأسمالي نفسه. كل ذلك ينخر أسس الرأسمالية بشكل ثابت ويعجّل ساعة انهيارها.

حدث انقلاب، في ذات الوقت، في مجمل نظام الأخلاق والثقافة في المجتمع الرأسمالي: تفتّخ مجموعات الربع البرجوازية، انحلال العائلة كتعبير عن التناقض المتنامي بين الاشتراك الجماهيري للمرأة في الإنتاج الاجتماعي وبين أشكال العائلة وحياة الأسرة الموروثة بأكبر قسط عن المراحل الاقتصادية السابقة، والتطور الهائل للمدن الكبيرة

وهامشية الحياة الريفية نتيجة تقسيم العمل وتخصسه، وإفقار وتفسخ الحياة الفكرية والثقافة بوجه عام، وعجز البرجوازية عن وضع تآليف فلسفي علمي للعالم رغم التقدم الهائل في العلوم الطبيعية، وتطور معتقدات مثالية وصوفية ودينية. كل هذه الظواهر تشير إلى قرب النهاية التاريخية للنظام الرأسمالي.

مرحلة دأهر المال المالري (الإمبريالية)

كانت مرحلة الرأسمالية الصناعية، عموماً، مرحلة «منافسة حرة» تطورت الرأسمالية فيها ببعض الانتظام، وانتشرت في كل العالم عبر تقاسم المستعمرات التي كانت لا تزال حرة، بالاستيلاء عليها بقوة السلاح. وسقط، أساساً، ثقل تناقضات الرأسمالية الداخلية المتحدة دوماً على المحيط المستعمر المضطهد والمقموع والمنهوبة بانتظام.

تركت تلك المرحلة المكانَ لمرحلة الإمبريالية في بداية القرن العشرين. لقد تميزت هذه الأخيرة بتطور الرأسمالية بقفزات فجائية وصدامات. وسرعان ما عوّض الاحتكاك المنافسة الحرة. واقتسمت الأراضي المستعمرة بعد أن كانت «حرة». وبدأ الصراع من أجل تقاسم المستعمرات ومناطق النفوذ من جديد يتخذ، حتماً، وفي المقام الأول شكل صراع مسلح.

وهكذا اكتسبت تناقضات الرأسمالية كامل مداها العالمي ومظهرها الأكثر وضوحاً في مرحلة الإمبريالية (الرأسمالية المالية)، التي تمثل شكلاً تاريخياً جديداً من الرأسمالية نفسها وعلاقة جديدة بين مختلف أجزاء الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتغيراً في علاقة الطبقات الرئيسية في المجتمع الرأسمالي بعضها بالآخر.

هذه المرحلة التاريخية الجديدة، هي نتيجة فعل القوانين الأساسية في المجتمع الرأسمالي. لقد نضجت خلال تطور الرأسمالية الصناعية وهي توصلها التاريخي. إنها تزيد من حدة بروز اتجاهات المجتمع الرأسمالي الرئيسية وقوانين حركته، وتزيد في تناقضاتها وصراعاتها الرئيسية. وانتهى قانون تركيز رأس المال وتمركزه إلى قيام تجمعات احتكارية قوية (كارتيلات، سنديكات، تروستات)، وإلى شكل جديد من مؤسسات عملاقة مندجبة، مرتبطة في هيئة شبكة بالبنوك.

إن اندماج رأس المال الصناعي برأس المال البنكي، ودخول الملكية العقارية الكبرى نظام الرأسمالية العام الذي أصبح مميّزا بالاحتكارات، حولا مرحلة رأس المال الصناعي مرحلة رأس المال المالي، و«المنافسة الحرة» في الرأسمالية الصناعية التي كانت قد عوضت الاحتكار الإقطاعي واحتكار رأس المال التجاري، تحولت بدورها إلى احتكار رأس المال المالي. لا تُلغى الاحتكارات الرأسمالية الناجمة عن المنافسة الحرة، هذه الأخيرة بل تهيمن عليها أو تتعايش معها خالفة بذلك تناقضات وتشتتات وصدامات ذات حدة وخطورة خصوصيتين.

إن الاستعمال المتنامي لآلات معقدة وأساليب كيميائية والطاقة الكهربائية ونمو تركيبة رأس المال العضوية على ذلك الأساس وتقلص نسب الربح كنتيجة لذلك، - تقلص لا يكبح إلا قسط منه لصالح أكبر التجمّعات الاحتكارية بسياسة رفع الأسعار التي تفرضها الكريتلات - كل ذلك يؤدي إلى الجري وراء فائض الأرباح في المستعمرات وإلى صراع من أجل تقاسم العالم من جديد. فتكثيف الإنتاج وقولته يتطلب مناطق تسويق خارجية. ويؤدي الطلب المتزايد على المواد الأولية والمحروقات إلى تناحر مسعور للاستحواذ على مصادرها. وأخيرا، يخلق الاحتكار المنفرد العالي، الذي يمنع تصدير البضائع ويضمن فائض ربح لرأس المال المصدر، مساهمات إضافية لتصدير رؤوس المال الذي أصبح الشكل الحاسم والخصوصي للصلة الاقتصادية بين مختلف أجزاء الاقتصاد الرأسمالي العالمي. الخلاصة هي أن التملك الاحتكاري لمناطق التسويق في المستعمرات ومصادر المواد الأولية ومناطق استثمار رؤوس المال، يهيئ بسرعة عالية عدم التكافؤ في التطور الرأسمالي، ويشدد خطورة النزاعات من أجل تقاسم المستعمرات ومناطق النفوذ بين «قوى» رأس المال المالي «العظمى» من جديد.

إذن، يؤدي نمو قوى الإنتاج في الاقتصاد العالمي إلى عوامة الحياة الاقتصادية على النحو الأكثر اتساعا، وفي ذات الوقت، إلى صراع من أجل تقاسم العالم من جديد بعد أن كان قد أقتسم بين دول رأس المال المالي الكبرى. كما يؤدي إلى تغيير في أشكال ذلك الصراع ويشدد خطورتها.

فمن ذلك تزايد تعويض المنافسة القائمة على تخفيض الأسعار بإعلان القوة مباشرة (المقاطعة، الاحتكار المنفرد العالي، حروب جمركية، وحروب بالمعنى الأصلي

لكلمة...); وبالتالي، فالرأسمية في شكلها الاحتكاري إنما هي مرفقة بحروب إمبريالية حتمية لا مثيل لها في تاريخ العالم من جهة مداها وقوة التدمير في ما تستخدم فيها من تقنية.

قوى الإمبريالية وقوى الثورة

إن شكل الرأسمية الإمبريالي فيه نزوع نحو انسجام مختلف فرق الطبقة المهمة، يجعل جواهر الطبقة العالمية الغفيرة، تعارض باطراد لا عرفا مفردا، بل مجمل طبقة الرأسماليين ودولتهم؛ كما أن هذا الشكل من الرأسمية يتجاوز حدود الدولة القومية التي باتت جدّ ضيقة؛ فهو يوسع مجال نفوذ القوى العظمى الرأسمية جاعلا ذلك النفوذ في تعارض مع ملايين البشر في الأمم المضطّدة والقوميات «الصغيرة» والشعوب المستعمرة. وأخيرا، يجعل هذا الشكل من الرأسمية الدول الإمبريالية يعارض بعضها البعض الآخر بأكثر حدّة.

تكتسب السلطة السياسية في هذا الحال أهمية خاصة عند البرجوازية؛ فتصبح دكتاتورية طغمة مالية ورأسمية كتعبير مكثّف عن قوتها. وتتطور وظيفة تلك الدولة الإمبريالية متعددة الجنسيات في جميع الاتجاهات. ويُسهّل تطور أشكال رأسمية الدولة الصراع في الأسواق الخارجية (عسكرة الاقتصاد) والصراع ضدّ الطبقة العالمية في ذات الوقت. فمن ذلك التطوير الرهيب والأقصى لآلة الحرب (جيش، أساطيل جوية وبحرية، أسلحة كيميائية وجرثومية)، وضغط الدولة الإمبريالية المتنامي على الطبقة العالمية (استغلال فاحش وقمع مباشر من جهة، وفساد منتظم تمارسه البيروقراطية الإصلاحية القائدة من جهة أخرى) - كل ذلك يُظهر تعاظم دور الدولة الهائل. يتحول كل عمل له بعض أهمية تمارسه الطبقة العالمية في هذا الحال إلى عمل ضدّ الدولة، أي إلى عمل سياسي.

وهكذا، فإن تطور الرأسمية، ومرحلة الإمبريالية على الأخص، يعيد إنتاج تناقضات الرأسمية الرئيسية على نطاق متسع دوما. ويترك تنافس رأسماليين صغار المجالّ لتنافس رأسماليين كبار. وعندما يبدأ هذا الأخير ينطلق عنان تنافس تجمّعات أثرياء رأس المال

ودولهم، وتمتد الأزمات المحلية والقومية إلى عديد البلدان لتشمل العالم بأسره في آخر الأمر. وتترك الحروب المحلية المكان لحروب التحالفات والحروب العالمية. وينتقل التّضال الطبقي من أعمال منعزلة تخوضها مجموعات من العمال إلى نضال قومي ثم إلى نضال عالمي تخوضه الطبقة العالمية ضدّ البرجوازية العالمية. وأخيرا، تقوم وتنتظم ضدّ قوى رأس المال المالي شديدة الانتظام، قوتان ثوريتان عظيمتان: الأولى عمال الدول الرأسمالية، والثانية الجماهير الشعبية في المستعمرات المنحنية أمام نير رأس المال الأجنبي، لكنها تناضل بقيادة الحركة الثورية العالمية وتحت هيمنة هذه الأخيرة.

إن هذا التوجه الثوري الرئيسي مشلول بصورة مؤقتة بفساد بعض العناصر العالمية التي كسبتها البرجوازية الإمبريالية في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان، وخيانة البرجوازية الوطنية في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة خوفا من حركة الجماهير الثورية. تجني برجوازية القوى الإمبريالية العظمى أرباحا إضافية سواء بفعل وضعها في السوق العالمية عموما (تقنية أكثر تطورا، تصدير رؤوس المال إلى بلدان نسبة الربح فيها أكثر ارتفاعا...) أو بفعل نهبها المستعمرات وشبه المستعمرات، فاستطاعت بفضل فوائض ذلك الربح أن ترفع أجور جزء من عمال «ها» لافتة اهتمامهم على هذا النحو إلى تطوير رأسمالية «وطن»هم ونهب المستعمرات والوفاء للدولة الإمبريالية.

لقد ظهر بوجه خاص هذا الفساد المنتظم ولا يزال يظهر على نطاق واسع في البلدان الإمبريالية الأكثر قوة، ويجد هذا الفساد تعبيرا أوضح له في فكر الأرستقراطية العالمية ونشاطها والشراخ البيروقراطية من الطبقة العالمية، أي الكوادر القيادية في الاشتراكية-الديمقراطية وفي النقابات وقد تبين أنّهم الأداة المباشرة لتأثير البرجوازية في الطبقة العمالية وأنّهم أحسن سند للنظام الرأسمالي.

لكن بعد أن خلقت الإمبريالية الأرستقراطية المفسدة في الطبقة العالمية فإنها تحطم في آخر المطاف تأثيرها على الطبقة العمالية طالما أن تناقضات النظام تحتد وتزداد ظروف العيش خطورة وبطالة جماهير عمالية غفيرة ومصاريف واعتمادات هائلة بسبب النزاعات المسلحة وفقدان بعض القوى لما كان لها من احتكارات في السوق العالمية وانفصال مستعمرات... كل ذلك يميز قاعدة الاشتراكية-الإمبريالية بين الجماهير. كذلك فإن الإفساد المنتظم في مختلف شراخ برجوازية المستعمرات وشبه المستعمرات وخيانتها

الحركة الوطنية الثورية وتقربها من القوى الإمبريالية لا يشل تطور الأزمة الثورية إلا مؤقتا. فهذا الأسلوب يؤدي في آخر الأمر، إلى تقوية الاضطهاد الإمبريالي وإضعاف تأثير البرجوازية الوطنية في الجماهير الشعبية وتشديد الأزمة الثورية واندلاع الثورة الزراعية بين جماهير الفلاحين الواسعة وخلق ظروف مسهلة لهيمنة الطبقة العاملة في البلدان المستعمرة والتابعة على نضال الجماهير الشعبية في سبيل الاستقلال وتحرير وطني تام.

الإمبريالية وسقوط الرأسمالية

لقد ارتقت الإمبريالية بقوى الإنتاج إلى درجة عالية من التطور في الرأسمالية العالمية، وأنهت تحضير البدايات المادية لتنظيم المجتمع تنظيمًا اشتراكيا. كما بينت حروبها أن قوى الإنتاج في الاقتصاد العالمي تجاوزت أطر الدول الإمبريالية القومية الضيقة وأنها تفرص تنظيم الاقتصاد على نطاق أممي كوني. وتعمل الإمبريالية عبثا على حل هذا التناقض بشق طريق لتروست رأسمالي حكومي عالمي وحيد ينظم الاقتصاد العالمي بالحديد والنار. يمجّد مفكرو الاشتراكية-الديمقراطية هذا الوهم الديموي، فهم يجدون فيه طريقا سليمة للرأسمالية الجديدة «المنظمة». وفي الواقع يصطدم هذا الوهم بعوائق موضوعية لا يمكن تجاوزها مما يجعل الرأسمالية تنهار تحت وطأة تناقضاتها. إن قانون التطور غير المتكافئ في الرأسمالية الذي تشتد حدته في مرحلة الإمبريالية يجعل من المستحيل قيام تجمعات قوى إمبريالية بصورة ثابتة ودائمة أيضا. إن الحروب الإمبريالية، التي تتحول إلى حروب عالمية، والتي من خلالها يحاول قانون تركز رأس المال أن يبلغ حده الأقصى في تروست عالمي وحيد- يرافقها تدمير ويفرض تكاليف على عاتق الطبقة العاملة وعلى ملايين العمال والفلاحين في المستعمرات، مما يجعل الرأسمالية تنهار قبل أن تبلغ ذلك الهدف.

الإمبريالية هي أعلى مراحل تطور الرأسمالية. إنها ترتقي بقوى الإنتاج في الاقتصاد العالمي إلى مدى هائل من التطور معيدة خلق العالم بأسره على صورتها. وترج بكل المستعمرات وكل العروق وكل الشعوب في حقل استغلال رأس المال المالي. لكن

الشكل الاحتكاري في رأس المال يطوّر في ذات الوقت وينسق مطرد النمو، عناصر الانحلال ويصبح «عصرا» طفيليا و«عامل» تفكك الرأسمالية وتعنفها وانطفائها. فإذا يحطم رأس المال الاحتكاري المنافسة الحرة، هذه القوة المحركة، بنسب معينة وبهجه سياسة رفع الأسعار التي تحددها الكرتيلات واحتكاره السوق دون قيد، فإنه يسعى إلى كبح تطور قوى الإنتاج واستخلاص فوائض ربح طائلة على حساب ملايين العمال والفلاحين في المستعمرات ومراكمة هائلة من دخل ذلك الاستغلال. وتخلق الإمبريالية ضربا من دولة الريع في طريق الانحلال والتعفن، وشرائح كاملة من الطفيليين تعيش من جذادات الريع. وإذا تكمل الإمبريالية مسار خلق البدايات المادية للاشتراكية (تمركز وسائل الإنتاج، اجتماعية عمل جد واسعة، تعاضم المنظمات العالمية...) فإن مرحلة الإمبريالية تشدد من خطورة التناقضات القائمة بين القوى العظمى وتؤدي إلى حروب تنتهي إلى انحلال وحدة الاقتصاد العالمي؛ لذلك فالإمبريالية هي الرأسمالية المتعفنة والمحتضرة. وهي آخر مراحل التطور الرأسمالي عموما. إنها عشية الثورة الاشتراكية. وهكذا تنشئ الثورة العالمية العالمية من ظروف التطور الرأسمالي عموما ومن مرحلتها الإمبريالية خصوصا. وينتهي النظام الرأسمالي في مجمله إلى إفلاس نهائي. وترتك دكتاتورية رأس المال المالي المنهار المكانَ لدكتاتورية الطبقة العالمية.



الأزمة العالمية في الرأسمالية وأولى مراحل الثورة

العالمية

الحرب العالمية ونظور الأزمة الثورية

لقد تسبب صراع الدول الرأسمالية الرئيسية من أجل تقاسم العالم من جديد في الحرب الإمبريالية العالمية الأولى (1914-1918). لقد هزّت هذه الحرب النظام الرأسمالي العالمي ودشّنت مرحلة أزمته العامة. لقد وضعت في خدمتها كامل الاقتصاد القومي في البلدان المتحاربة خالقة على هذا النحو قبضة حديدية لدى رأسمالية الدولة. وتطلّبت تكاليف خيالية غير منتجة. وحطمت كمية هائلة من وسائل الإنتاج واليد العاملة. وأفقرت جاهير شعبية واسعة. وفرضت أعباء لا تحصى على العمال الصناعيين وعلى الفلاحين والشعوب المستعمرة. وشدّدت من خطورة الصراع الطبقي بشكل سافر فتحول إلى عمل ثوري جماهيري وحرباً أهلية. وخرقت جبهة الإمبريالية في أضعف فروعها: روسيا القيصرية. لقد حطمت ثورة شباط (فيفري) 1917 الروسية سلطة حكم كبار المالكين العقاريين المطلق. وقلبت ثورة تشرين الأول (أكتوبر) سلطة البرجوازية. لقد انتزعت هذه الثورة العمالية المظفرة وسائل الإنتاج من البرجوازية وكبار المالكين العقاريين وشيدت وقوت لأول مرة في تاريخ البشرية دكتاتورية الطبقة العمالية في بلد شاسع وخلقت نوعاً جديداً من الدولة هو الدولة السوفيتية. ودشّنت الثورة العمالية العالمية.

إن اهتزاز الرأسمالية العالمية العميق، واشتداد خطورة الصراع الطبقي، وتأثير ثورة تشرين الأول (أكتوبر) العمالية المباشر حدّدت نهوض ثورات وحركات ثورية في أوروبا وفي البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة على حد سواء: ثورة عمالية في فنلندا في كانون الثاني 1918 و«انتفاضة الأرز» في اليابان في آب 1918 وثورات في النمسا وألمانيا في تشرين الثاني 1918، مطيحة بالتراتب شبه الإقطاعي. وثورة عمالية في المجر وانتفاضة في كوريا في آذار 1919 وجمهورية سوفيات في بافاريا في نيسان 1918 وثورة وطنية

برجوازية في تركيا في كانون الثاني 1920، وانتفاضة طبعة الطبقة العالمة في ألمانيا في آذار 1921. وانتفاضة في بلغاريا في أيلول 1923 وأزمة ثورية في ألمانيا في خريف 1923 وانتفاضة في استونيا في كانون الأول 1924. وانتفاضة في المغرب في نيسان 1925 وانتفاضة في سوريا في آب 1925 وإضراب عام في إنجلترا في أيار 1926 وانتفاضة عمالية في فيينا في تموز 1927. إن هذه الوقائع وأحداث أخرى مثل انتفاضة إندونيسيا والغيلان القوي في الهند والثورة الصينية الكبرى التي هزت كامل القارة الآسيوية، تمثل كلها، حلقات من العمل الثوري الأممي وهي العناصر المكونة لأزمة الرأسمالية العامة والخطيرة. وينطوي سير الثورة العمالية هذا على نضال مباشر في سبيل دكتاتورية الطبقة العمالية وحروب تحرر وطني ونهوض المستعمرات ضدّ الإمبريالية. وكل ذلك في صلة لا انفصام لها عن الحركة الزراعية لجماهير الفلاحين الغفيرة. وهكذا وجدت جبهة لا تحصى من البشر نفسها منخرطة في العمل الثوري.

لقد دخل التاريخ العالمي مرحلة جديدة، هي مرحلة أزمة النظام الرأسمالي العامة والدائمة. وأصبحت وحدة العالم الاقتصادية تتجسد في طابع الثورة الأممي. وأصبح عدم تكافؤ تطور مختلف أجزاء الاقتصاد العالمي يتجسد في واقع أن الثورات لا تندلع في مختلف البلدان في آن واحد.

إن أولى محاولات الثورة، وقد برزت خلال الأزمة الحادة في الرأسمالية (1918-1921)، انتهت بانتصار وتقوية دكتاتورية الطبقة العمالية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ومهزيمة الطبقة العمالية في بلدان مختلفة أخرى. نتجت تلك الهزائم قبل كل شيء عن تكتيك الخيانة عند القادة الاشتراكيين-الديمقراطيين والزعماء الإصلاحيين في الحركة النقابية، وعن أن الشيوعيون لم يجذبوا أغلبية الطبقة العمالية حولهم، وعن أن كثيرا من البلدان لم تكن فيها أحزاب شيوعية بعد.

على إثر تلك الهزائم التي تجعل من الممكن استغلال الجماهير العمالية والشعوب المستعمرة استغلالا حادا وتقليصا فجائيا في مستوى عيشها، استطاعت البرجوازية أن تحقق استقرارا نسبيا في النظام الرأسمالي.

الأزمة الثورية والاشتراكية الديمقراطية المعادية للثورة

لقد اكتسبت قيادات الأحزاب الاشتراكية-الديمقراطية والنقابات الإصلاحية ومنظمات القتال الرأسمالية من الطراز الفاشي خلال الثورة العالمية أكبر أهمية كقوة رجعية تحارب الثورة بشراسة وتدافع أيضا عن الاستقرار النسبي في رأس المال.

لقد رافق حرب 1914-1918 إفلاس الأمانة الثانية الاشتراكية الديمقراطية إفلاسا مخزيا. ففي تناقض مطلق مع أطروحة بيان الحزب الشيوعي الذي وضعه ماركس وأنجلس التي تؤكد أن ليس للعمال وطنا في النظام الرأسمالي، وفي تناقض مطلق مع القرارات التي اتخذتها المؤتمرات الاشتراكية الأمانة في شتوتغارت وبال، صوت قادة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية القومية، ما عدى استثناءات ضعيفة، لفائدة اعتمادات الحرب، لينظموا بذلك إلى «الدفاع القومي» عن «أوطان»هم الإمبريالية (أي دول البرجوازية الإمبريالية) بكل حزم. وعض أن يعارضوا الحرب الإمبريالية، أصبحوا جنودها المخلصين ومحرضين عليها ويقرعون لها الطبول. وهكذا تحولت الاشتراكية-الديمقراطية خلال سير نموها إلى اشتراكية-إمبريالية. ولقد دافعت الاشتراكية-الديمقراطية في المرحلة الثانية عن صلحي برست ليوتوفسكي وفرساي الناهبان، لتقف بذلك إلى جانب جنرالات القمع الدموي لنهوض الطبقة العاملة (نوسك) وحاربت بالسلاح أول جمهورية عمالية (روسيا السوفياتية). وخانت مجزي الطبقة العاملة في السلطة (المجر). وانخرطت في جمعية الأمم الإمبريالية (أ. توماس وبول بنكور وفندرنالد). واتخذت موقف حزب الإستعباديين الإمبرياليين ضد عبيد المستعمرات («حزب العمل» الإنجليزي). ودافعت بنشاط عن أكثر العناصر رجعية ودموية في الطبقة العاملة (بلغاريا، بولونيا). وأخذت الأسبقية في وضع «القوانين العسكرية» الإمبريالية (فرنسا). وخانت إضراب الطبقة العاملة العام العظيم (إنجلترا). وساعدت على إخماد إضراب عمال المناجم (إنجلترا). وساعدت على اضطهاد الصين والهند (حكومة ماكدونالد في إنجلترا) ولا تزال تقوم بذلك. وهي داعية لجمعية الأمم الإمبريالية وناطقة باسم رأس المال ومنظمة العدوان على الدكتاتورية العاملة في اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية (كاوتسكي وهيلفردنغ).

وإذ تواصل الاشتراكية-الديمقراطية هذه السياسة المعادية للثورة بانتظام فإنها تعمل بجناحيها الاثنين: الجناح اليميني المعادي للثورة علنا. وهو ضروري للمفاوضات وللصلة المباشرة بالبرجوازية. أما الجناح اليساري فهو موجه لتضليل العمال بدهاء خاص. فـ«يسار» الاشتراكية-الديمقراطية يستعمل الجملة السلمية و حتى الجملة الثورية في بعض الأحيان. وهو يعمل في الواقع ضدّ العمال، خاصة في الأوقات الأكثر دقة (المستقلون الإنجليز و«يسار» المجلس العام لاتحاد النقابات أثناء الإضراب العام عام 1926، وأوتو باور وشركائه خلال انتفاضة فيينا...). لذلك يمثل يسار الاشتراكية-الديمقراطية الفرقة الأكثر خطورة في الأحزاب الاشتراكية-الديمقراطية. وإذ تحدم الاشتراكية-الديمقراطية مصالح البرجوازية داخل الطبقة العمالية وتقف على أرضية التعاون الطبقي والتحالف مع البرجوازية، تجد نفسها مجبرة في بعض الأوقات على الانتقال إلى المعارضة وحتى إلى مسaire الدفاع عن مصالح الطبقة العمالية في نضالها الاقتصادي. وهي تقوم بذلك من أجل هدف واحد هو كسب ثقة جزء من الطبقة العمالية وخيانة مصالحها الثابتة بأكثر الطرق خزيا زمن المارك الفاصلة.

إن دور الاشتراكية-الديمقراطية الرئيسي الآن هو ضرب وحدة الطبقة العمالية الضرورية لنضالها ضدّ الإمبريالية. فإذ تعمل الاشتراكية-الديمقراطية على تفكيك وتقسيم الجبهة الحمراء الوحيدة للنضال العمالي ضدّ رأس المال، فإنها تمثل السند الرئيسي للإمبريالية داخل الطبقة العمالية. إن الاشتراكية-الديمقراطية العالمية بجناحيها والأمة الثانية ووليدها النقابي: الفيدرالية النقابية العالمية في أمستردام، أصبحت هي الأخرى احتياطيا للمجتمع البرجوازي وأكثر دروعه متانة.

أزمة الرأسمالية والفاشية

إلى جانب الاشتراكية-الديمقراطية، التي بواسطتها تقمع البرجوازية الحركة العمالية أو تحمد بها يقظتها الطبقيّة، تنتصب الفاشية. إن مرحلة الإمبريالية واشتداد خطورة الصراع الطبقي ونمو عوامل الحرب الأهلية، بعد الحرب الإمبريالية العالمية بوجه خاص، أدى كل ذلك إلى إفلاس البرلمانية. وإذا

بأساليب وأشكال جديدة من الحكم تبرز «نظام» المكاتب الصغيرة» وتكون طغمة تتحرك في الكواليس، وانحطاط «التمثيل الشعبي» وتزويره. و تقييد «الحريات الديمقراطية»، تلك الحريات التي تقلب في بضع الأحيان، وغير ذلك). يأخذ هذا الهجوم الذي تقوم به الرجعية البرجوازية الإمبريالية، شكل الفاشية في بعض الظروف التاريخية. فمن تلك الظروف عدم استقرار العلاقات الرأسمالية، ووجود عناصر اجتماعية غير محددة الملامح الطبقيّة، وإفقار شرائح واسعة من البرجوازية الصغيرة في الأرياف، وأخيرا وجود عمل جاهيري من جانب الطبقة العمالية يمثل تهديدا ثابتا. إن البرجوازية، بغية ضمان الاستقرار وصلابة الدولة واستمرارها، تجر باطراد على الانتقال من النظام البرلماني إلى الأسلوب الفاشي المستقل عن علاقات الأحزاب وتركيباتها. هذا الأسلوب هو الدكتاتورية المباشرة مقنعة فكريا بـ«فكرة القومية» والتمثيل «الحسدي» (الذي هو تمثيل لمختلف المجموعات من الطبقات السائدة)، وهي تستغل غضب الجماهير البرجوازية الصغيرة والمثقفين وأوساطا اجتماعية أخرى بواسطة تضليل اجتماعي خاص (معادة السامية، هجمات جزئية على رأس مال الربا، وغضب على «الخطابات البرلمانية»)، وبواسطة الرشوة: خلق تراتب قوي ذي رواتب يرافق التكوين الفاشي، وخلق آلة حزب وهيكل من الموظفين. وتجهد الفاشية نفسها لاختراق الأوساط العمالية، حيث تنتقي منها العناصر الأكثر تأخرا، مستغلة عدم الرضا الناتج عن سلبية الاشتراكية الديمقراطية، الخ. لقد وضعت الفاشية على عاتقها مهمة رئيسية هي تحطيم الطليعة العمالية الثورية أي العناصر الشيوعية في الطبقة العمالية وقادتها. تضليل اجتماعي مزوج بالفساد والإرهاب الأبيض، ومرتبطة بسياسة خارجية إمبريالية شديدة الشراسة، تلك هي الخطوط المميزة للفاشية. وإذ تلجأ الفاشية إلى الجمل المعادية للرأسمالية في أكثر أوقات البرجوازية حرجا، فإنها تفقد في الطريق ذلك التعيق المعادي للرأسمالية، لتظهر باطراد كدكتاتورية رأس المال الكبير الإرهابية ما إن تتقوى في السلطة.

تستعمل البرجوازية الأساليب الفاشية طورا والتحالف مع الاشتراكية الديمقراطية طورا آخر لكي تتأقلم مع تغيرات الطرف السياسي. فهذه الأخيرة غالبا ما تلعب هي نفسها دورا فاشيا في أكثر أوقات الرأسمالية حرجا. فهي تظهر خلال كامل تطورها توجهات فاشية. لكن ذلك لا يمنعها، في ظروف سياسية أخرى، من أن تنتقد الحكومة

البرجوازية من موقع حزب معارض. إن الأساليب الفاشية والتحالف مع الاشتراكية-الديمقراطية هي أساليب غير اعتيادية بالنسبة للرأسمالية «العادية» وتشهد على أزمة النظام العامة. إن البرجوازية تستعملها لتبطئ سير الثورة الصاعد.

تناقضات الأسفار الرأسمالي وخنمية سقوط الرأسمالية بالثورة

تبيّن تجربة كامل المرحلة التي تلت الحرب أن استقرار الرأسمالية، الذي تحقق بالقمع الرهيب للطبقة العالية والتشديد المنتظم من خطورة ظروف حياتها، لا يمكن أن يكون إلا جزئياً ومؤقتاً وهشاً. إن التطور المحموم والفجائي للتقنية الذي كان بمثابة ثورة تقنية في بعض البلدان، واحتداد سرعة تركيز رأس المال وتمركزه، وقيام احتكارات عملاقة واحتكارات «قومية» و«عالمية» وتداخل المؤسسات الاحتكارية والدولة، لم يمكن الاقتصاد الرأسمالي العالمي من تفادي أزمة النظام الرأسمالي العامة. إن انقسام الاقتصاد العالمي إلى قطاعين رأسمالي واشتراكي، وتقلص مناطق التسويق، والحركة المعادية للإمبريالية في المستعمرات - كل ذلك يشدد، إلى أقصى حدّ، من خطورة جميع تناقضات الرأسمالية التي تتطور على قاعدتها الجديدة التي تلت الحرب؛ فالنقد التقني نفسه وترشيد الصناعة اللذان لها وجه آخر وهو غلق المؤسسات وتصفيتها، وتحديد الإنتاج، والاستغلال الرهيب والوحشي لليد العاملة، إنما ينتهيان إلى بطالة مزمنة ذات مدى لم يسبق له مثيل. وأصبحت الخطورة المطلقة في ظروف حياة الطبقة العاملة، حتى في البلدان الرأسمالية عالية التطور واقعا بديهياً. ويخلق تنافس الدول الإمبريالية والتهديد الثابت بالحروب وتعاضل احتداد الصراع الطبقي ظروف مرحلة جديدة وعالية من تطور الأزمة العامة في الرأسمالية والثورة العالمية العالمية.

إثر الجولة الأولى من الحروب الإمبريالية (حرب 1914-1918 العالمية) والانتصار الذي حققته الطبقة العاملة في تشرين الأول (أكتوبر) 1917 في الإمبراطورية القيصرية القديمة وانقسام الاقتصاد العالمي إلى قسمين متناقضين تناقضاً لا يمكن تذليله؛ هما الدول الإمبريالية والدكتاتورية العاملة في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية. فهناك اختلاف في البيئة الاجتماعية والطبيعة الطبقيّة للسلطة. كما يختلف أيضاً الموقف

الأساسي من الأهداف النهائية المتبعة في السياستين الداخلية والخارجية، مثلما تختلف التوجهات، من حيث المبدأ في السياستين الاقتصادية والثقافية، مما يجعل العالم الرأسمالي في تناقض عنيف مع دولة الطبقة العاملة المضطربة. إنها نظامان متناحran يتصادمان في إطار الاقتصاد العالمي الذي كان واحدا: الرأسمالية والاشتراكية. إن الصراع الطبقي الذي لم يكن فيه للطبقة العاملة دولة خاصة بها يعاد الآن على نطاق واسع وكوفاً حقا بعد أن أصبح للطبقة العاملة العالمية دولتها ووطنها الوحيد. فوجود الاتحاد السوفييتي وما يحدثه من تأثير في الجماهير الشغيلة المضطهدة في كل مكان إنما ذلك تعبير صارخ عن الأزمة العميقة في النظام الرأسمالي العالمي واحتداد الصراع الطبقي واشتداد خطورته بشكل لم يسبق له مثيل.

يحاول العالم الرأسمالي الذي عجز عن تجاوز تناقضاته الداخلية، أن يخلق تجمعات عالمية (جمعية الأمم المتحدة) هدفها الرئيسي إيقاف التطور القوي للأزمة الثورية وإطفاء شعلة اتحاد الجمهوريات العالمية بالحصار أو الحرب. وتتمركز في ذات الوقت كل قوى الطبقة العاملة وجماهير المستعمرات المضطهدة حول اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية: ينتصب عالم العمل المتحد أمام تحالف رأس المال العالمي ذلك التحالف غير الثابت والمنقسم على نفسه، لكنه مسلح حتى أخمص قدميه. وهكذا برز تناقض جديد رئيسي له مدى ومغزى تاريخيين عالميين على إثر الجولة الأولى من الحروب الإمبريالية: التناقض بين اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية والعالم الرأسمالي.

لقد اشتدت أيضا خطورة التنافر في القطاع الرأسمالي في الاقتصاد العالمي. وشمل انتقال مركز اقتصاد العالم إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتحول «جمهورية الدولار» إلى مستغل عالمي، شمل العلاقات بين الولايات المتحدة والرأسمالية الأوروبية وفي المقام الأول بريطانيا العظمى. وأصبح النزاع بين أقدم الدول الإمبريالية والمحافظة (بريطانيا العظمى) وأعظم دولة في الإمبريالية الفتية التي استطاعت أن تكتسب هيمنة عالمية (الولايات المتحدة الأمريكية)، محور النزاعات العالمية بين دول رأس المال المالي. وألمانيا التي أثقل كاهلها بشدة صلح فرساي، تدخل ساحة السياسة الإمبريالية وتبدأ في الظهور في السوق العالمية كنافس جدي. وحول المحيط الأطلسي، لاحت بوادر تنافر محوره الرئيسي النزاع الأمريكي-الياباني. وتتطور، موازاة لهذا التنافر الرئيسي، نزاعات

مصالح بين التجمعات الصناعية. وأصبحت الدول ذات المرتبة الثانية تلعب دور مرافق بين أيدي العالقة الإمبرياليين وتحالفاتهم.

إن نمو القدرة الإنتاجية للآلة الصناعية في الرأسمالية العالمية في الوقت الذي تتقلص فيه الأسواق الأوروبية الداخلية إثر الحرب، وخروج الاتحاد السوفيتي من مجال المبادلات الرأسمالية الصرفة، والاحتكار الأقصى لأهم مصادر المواد الأولية والمحروقات، كان نتيجة كل ذلك أن تطورت النزاعات بين الدول الرأسمالية. إن الصراع «السلمي» من أجل النفط والمطاط والقطن والزيوت والمعادن، ومن أجل تقاسم جديد لمناطق التسويق واستثمار رؤوس المال، يؤدي حتماً إلى حرب عالمية جديدة، ستكون أكثر تدميراً طالما أن التقنية الحربية تتقدم بصورة جنونية.

إن التناقض بين البلدان الاحتكارية والبلدان المستعمرة وشبه المستعمرة، ينمو موازاة لذلك. كذلك سهل الضعف النسبي في الإمبريالية الأوروبية نتيجة الحرب، وتطور الرأسمالية في المستعمرات، وتأثير الثورة السوفيتية، والنزاعات داخل بريطانيا العظمى لإبعادها من المركز (كندا، أستراليا، إفريقيا الجنوبية)، - سهل نهوض المستعمرات وشبه المستعمرات. ولقد أحدثت الثورة الصينية الكبرى، التي هزت ملايين الصينيين، شرخاً هائلاً في نظام الإمبريالية. ويمهد الغليان الثوري في الهند بتحطيم هيمنة بريطانيا العظمى، صرح الإمبريالية العالمية.

وفي أمريكا اللاتينية، تنمو الصراعات المعادية لإمبريالية الولايات المتحدة الأمريكية لتمثل قوة معارضة لتوسع رأس المال الأمريكي الشمالي. إن الحركة الثورية في المستعمرات تجذب إلى التضال ضد الإمبريالية الأغلبية الساحقة من سكان العالم الخاضع للنفوذ المالي والرأسمالي الذي تمارسه أقلية من «القوى العظمى» الإمبريالية. إنما يبين ذلك بدوره الأزمة العامة العميقة في النظام الرأسمالي. لكن في أوروبا أيضاً، حيث تقيد الإمبريالية الأمم الصغيرة بالحديد، تظهر المسألة القومية كعامل يشدد من خطورة التناقضات الداخلية للرأسمالية.

أخيراً، إن الأزمة الثورية أخذت تنضج بشكل لا مرد له، في المراكز الإمبريالية نفسها: هجوم البرجوازية ضد الطبقة العالمية، ضد مستوى عيشها، ضد منظماتها وحقوقها السياسية، واتساع الإرهاب الأبيض الذي أدى إلى مقاومة متعاضمة في صفوف

الجماهير العالمية الهائلة، واشتداد خطورة الصراع الطبقي بين الطبقة العالمية ورأس المال المتحد. فالمعارك الكبيرة بين العمل ورأس المال، وتعاظم تجذّر الجماهير وتعاظم تأثير الأحزاب الشيوعية وتعاظم نفوذها، وحركة عطف الجماهير العالمية الهائلة على بلد الدكتاتورية العالمية، إنما تعني كلهما بوضوح، قرب نهوض ثوري جديد في البلدان الاحتكارية الإمبريالية.

إن نظام الإمبريالية العالمية والاستقرار النسبي في الرأسالية مفخخان في جميع الجهات: تناقضات ونزاعات بين القوى الإمبريالية، وتعدد الشعوب المستعمرة التي نهضت للنضال، والطبقة العاملة في البلدان الاحتكارية، ودكتاتورية الطبقة العاملة في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية (الاتحاد السوفييتي) التي تضمن هيمنة الحركة الثورية العالمية. إن الثورة العالمية تسير.

تجتمع الإمبريالية قواها ضدّ نفسها: فتوحات استعمارية، وحرب عالمية جديدة، وحملة ضدّ اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية،- كل ذلك ممهات الساعة وينتج عنها حتما انطلاق جميع قوى الثورة العالمية وحمية سقوط الرأسالية.



الشيوعية العالمية، هدف الأهمية الشيوعية

النهائي

إحلال نظام الشيوعية العالمية محل الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ذلك هو الهدف الذي تصبو إليه الأهمية الشيوعية. إن المجتمع الشيوعي، وقد تهيئ عبر كل التطور التاريخي، هو مخرج الإنسانية الوحيد. وهو الوحيد الذي سيحطّم تناقضات النظام الرأسمالي التي تهدد الإنسانية بالتفسيخ وتدفعها إلى الهلاك.

سيقتضي المجتمع الشيوعي على اقسام المجتمع إلى طبقات: أي أنه في ذات الوقت الذي يلغي فيه فوضى الإنتاج، يلغي فيه كلّ مظاهر وكلّ أشكال استغلال واضطهاد الإنسان للإنسان. فلن تكون هنالك طبقات متصارعة، بل سيكون هنالك أعضاء اتحاد عمل عالمي واحد ووحيد. وستضع الإنسانية مصيرها بين يديها لأول مرة في التاريخ. وعضو أن تهدر نفوس عدد لا يحصى من البشر والثروات الهائلة في صراعات بين الطبقات وبين الشعوب، ستضع الإنسانية كل طاقتها في صراع ضدّ قوى الطبيعة لتقوية قوتها الجماعية وتميئتها.

وإذ تلغى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لتصبح ملكية جماعية، فإن النظام الشيوعي العالمي يرسى محلّ القوانين الأولية للسوق العالمية والمنافسة والسير الأعمى للإنتاج، التنظيم الواعي والطوعي على أساس تخطيط شامل- لتلبية حاجيات المجتمع سريعة النمو. وتختفي الأزمات المدمرة والحروب وهي أكثر تدميراً مع فوضى الإنتاج والمنافسة. وتعارض الشيوعية التبذير الهائل للقوى المنتجة والتطور المتشعب للمجتمع، بالاستخدام المنظم لجميع الموارد المادية في المجتمع وبالنمو الاقتصادي غير المؤلم المرتكز على طور القوى المنتجة تطوّراً غير محدود ومنسجماً وسريعاً.

بالقضاء على الطبقات والملكية الخاصة يلغى استغلال الإنسان للإنسان، ويكف العمل على أن يكون لصالح العدو الطبقي ومجرد وسيلة للبقاء على قيد الحياة ليصبح حاجة أساسية وحيوية. ويضمحلّ الفقر والحيثف الاقتصادي وبؤس الطبقات المستعبدة

ومستوى الحياة المادية التعيس بوجه عام. ويزول كذلك تراتب الناس على أساس تقسيم العمل، والتناقض بين العمل الفكري والعمل الجسدي وكذلك جميع مخلفات الحيف الاجتماعي والجنسي. وتزول في ذات الوقت أجهزة الهمينة الطبقية وفي مقدمتها الدولة. إذ تزول الدولة، من جهة أتمها تجسيدا للهمينة الطبقية، بزوال الطبقات وجميع أشكال الإكراه.

يرافق انتفاء الطبقات، القضاء على كل احتكار للتربية وتصبح الثقافة ملكا للجميع وتترك المذاهب الفكرية الطبقية القديمة المكان لمفهوم مادي علمي للعالم، وتصبح منذ ذلك الوقت كل همينة للإنسان على الإنسان مستحيلة. وينفتح حقل غير محدود للتباري الاجتماعي والتطور المنسجم لجميع قدرات الإنسانية.

سوف لن يصدّ نهوض القوى المنتجة أي حاجز اجتماعي. فلن تكون في المجتمع الشيوعي ملكية خاصة لوسائل الإنتاج وروح الترخ وعدم مبالاة الجماهير التي يُحافظ عليها اصطناعيا، وفقرهم - وهي عوامل تعوق التقدم التقني في المجتمع الرأسمالي، والمصاريف غير المنتجة الهائلة. إن كل ذلك سيزول في المجتمع الشيوعي. وسيقوم مقامه استخدام عقلائي قدر الإمكان لقوى الطبيعة وللظروف الطبيعية للإنتاج في مختلف أجزاء العالم والقضاء على التناقض بين المدينة والريف (الذي يعود إلى التأخر المنتظم للفلاحة عن الصناعة والمستوى الأضعف لتقنية الفلاحة)، واتحاد متين بين العلم والتقنية وبين البحث وتطبيقه في أوسع نطاق اجتماعي. وتنظيم عقلائي للنشاط العلمي واستعمال أكثر طرق الإحصاء اكتمالا، وتنظيم الاقتصاد وفق تخطيط شامل، ونمو سريع للحاجيات الاجتماعية من جهة أتمها المحرك الأساسي لمجمل النظام. إن كل ذلك يضمن مردودية قصوى للعمل الجماعي ويجزّر بدوره الطاقة البشرية من أجل أعلى ارتقاء في العلم والفن. يمكن تطوّر القوى المنتجة في المجتمع الشيوعي العالمي من الارتقاء بمستوى عيش الإنسانية قاطبة، وتقليص الوقت المخصص للإنتاج المادي إلى الحد الأدنى متيحاً بذلك المجال لازدهار ثقافي لم يشهده التاريخ. إن هذه الثقافة الجديدة للإنسانية المتحدة لأول مرة - بعد القضاء على جميع حدود الدول- تتركز، خلافا للثقافة الرأسمالية، على علاقات واضحة وواعية بين الناس، وستدفع إلى غير رجعة كل ضروب التصوّف

والدين وكل حكم مسبق وكل تطيّر، لتعطي دفعا قويا لتطوير المعرفة العلمية تطويرا لن يشهد أي عائق.

إن هذه المرحلة العليا من الشيوعية، التي تتطور فيها الشيوعية على أساس قاعدتها الخاصة، وحيث يترافق التطور المنسجم للبشر بنمو هائل للقوى المنتجة، وحيث يسجل المجتمع على شعاره: ﴿من كلّ حسب قدراته، ولكلّ حسب حاجياته﴾، إن هذه المرحلة تستوجب كشرط تاريخي مسبق، مرحلة دنيا في تطور المجتمع الشيوعي هي الاشتراكية، في هذه المرحلة بالكاد يخرج المجتمع الشيوعي من المجتمع الرأسمالي مغطى من جميع نواحيه، في الاقتصاد والأخلاق والفكر، بأحوال المجتمع القديم الذي ولد فيه. وليست القوى المنتجة في الاشتراكية متطورة كفاية بعد لتضمن توزيع منتجات العمل حسب الحاجيات، بل توزع حسب العمل.

ويستمر أيضا تقسيم العمل أي إعطاء بعض الوظائف الخاصة لمجموعات محددة. ولا يلقي جذريا التعارض بين العمل الفكري والعمل الحسدي. فرغم القضاء على الطبقات، تبقى مخلفات التقسيم القديم للمجتمع، وبالتالي تبقى بقايا السلطة والردع والقانون، وتبقى كذلك بقايا متأخرة من الحيف ولا ينتفي كليا التناقض بين المدينة والريف. لكن ما من قوة اجتماعية تدافع عن مخلفات المجتمع القديم هذه. بل هي مرتبطة بدرجة معينة من تطور القوى المنتجة. وستزول تدريجيا بقدر ما تسيطر الإنسانية المتحررة من قيود النظام الرأسمالي على قوى الطبيعة، وتعيد تربية نفسها بروح الشيوعية لتمر من الاشتراكية إلى الشيوعية التامة.



مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية والدكتاتورية العمالية

المرحلة الانتقالية واسئلا، الطبقة العمالية على السلطة

تمتد من المجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الشيوعي مرحلة تحولات ثورية تقابلها مرحلة انتقال سياسي لا يمكن أن تكون الدولة فيها إلا دكتاتورية ثورية عمالية. ويتضمن الانتقال من الدكتاتورية العالمية الإمبريالية إلى الدكتاتورية العالمية العمالية مرحلة طويلة من الصراعات والانتكاسات والانتصارات. إنها مرحلة أزمة دائمة في النظام الرأسمالي، وفو الثورات الاشتراكية، أي مرحلة حروب أهلية تخوضها الطبقة العمالية ضد البرجوازية، مرحلة حروب قومية ونهوض المستعمرات التي رغم أنها ليست حركات اشتراكية عمالية إلا أنها تصبح، موضوعيا، كذلك، لأنها تهز الهيمنة الإمبريالية وهي جزء مكون للثورة العالمية العمالية. إنها مرحلة تتضمن تعايش أنظمة اجتماعية واقتصادية رأسمالية واشتراكية بعلاقتها «السلمية» وصراعاتها المسلحة في صلب الاقتصاد العالمي، مرحلة تكون اتحاد الدول السوفيتية الاشتراكية، مرحلة الحروب الإمبريالية، مرحلة الصلة الأكثر متانة دوما بين الدول السوفيتية والشعوب المستعمرة.

التطور الاقتصادي والسياسي غير المتكافئ قانونٌ مطلقٌ في الرأسمالية. ويحدد هذا القانون وتشدت خطورته في مرحلة الإمبريالية؛ فيجب، بالتالي، أن لا نعتبر الثورة العمالية العالمية عملا واحدا على النطاق العالمي، إذن، فانتصار الطبقة العمالية ممكن، في البداية، في بعض الدول الرأسمالية إن لم يكن ذلك في بلد واحد على افراد، لكن أي انتصار للطبقة العمالية يوسع قاعدة الثورة العالمية، ويشدد، بالتالي، من خطورة الأزمة العامة في الرأسمالية. فيسير كامل النظام الرأسمالي، على هذا النحو، إلى إفلاسه النهائي، وتترك دكتاتورية رأس المال المالي المتحضرة المكان لدكتاتورية الطبقة العمالية.

يمكن قوام الثورات البرجوازية في تحرير نظام علاقات إنتاج كان مهيمنًا في الاقتصاد تحريرا سياسيا، وانتقال السلطة من طبقة إلى أخرى من المستغلين. أما الثورة العالمية فيمكن قوامها، خلافا لذلك، في أن تتدخل الطبقة العالية بعنف في نظام ملكية المجتمع البرجوازي، وتجرد الطبقات المستغلة من ملكياتها وتنقل السلطة إلى طبقة مهمتها الأساسية إعادة بناء كامل قاعدة المجتمع الاقتصادية وتحطيم كل أنواع استغلال الإنسان للإنسان. فإذا كانت الثورات البرجوازية قد تطلبت قرونا لقلب هيمنة النبلاء الإقطاعيين السياسية في كل العالم، محطمة تلك الهيمنة بثورات متتالية، فإن الثورة العالمية العالمية، رغم أنها ليست عملا واحدا وتمتد على مرحلة كاملة، يمكنها بفضل أكثر الصلات متانة بين البلدان، أن تحقق تلك المهمة بأكثر سرعة. إذ فقط بعد انتصار الطبقة العالمية انتصارا تاما في العالم وتقوية سلطتها العالمية، تبدأ مرحلة طويلة من بناء الاقتصاد الاشتراكي العالمي بوتيرة حادة.

إن استيلاء الطبقة العالمية على السلطة هو الشرط الأولي لنمو قوى الاقتصاد الاشتراكية ورفي الطبقة العالمية الثقافي التي تتحول بشكل واعي إلى قائد المجتمع في جميع ميادين الحياة مدمجة الطبقات الأخرى في مسار إعادة البناء وتخلق بنفسها مجالا ملائما لاضمحلال الطبقات.

في التضال في سبيل دكتاتورية الطبقة العالمية والتحول اللاحق في النظام الاجتماعي، ينظم اتحاد العمال والفلاحين، وهو أساس الدكتاتورية العالمية، ويتحقق تحت سيادة الطبقة العالمية فكرا وسياسة، ضد حلف المالكين العقاريين والرأسماليين.

تتميز مرحلة الانتقال في مجملها بمواجهة مقاومة المستغلين لمواجهة صلبة وبنظيم البناء الاشتراكي، وإعادة تربية الناس جماهيريا بروح الاشتراكية وبالتحطيم التدريجي للطبقات. فلا يبدأ المجتمع المرور من المرحلة الانتقالية إلى المجتمع الشيوعي إلا إذا أنجز هذه المهام التاريخية.

وهكذا، فالدكتاتورية العالمية العالمية هي الشرط اللازم والضروري لانتقال الاقتصاد الرأسمالي العالمي إلى اقتصاد اشتراكي. ولا يمكن أن تتأسس هذه الدكتاتورية إلا بانتصار الاشتراكية في بلدان مختلفة أو في مجموعة من البلدان. فتتحد الجمهوريات العالمية الجديدة بروابط اتحادية [فيدرالية] مع سابقتها. وتتسع شبكة تلك الاتحاديات لتكوّن في النهاية

اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية العالمي، وتنجز توحيد الإنسانية تحت السيادة العالمية للطبقة العمالية المنظمة في دولة.

ليس امتلاك الطبقة العمالية على السلطة «امتلاكاً» سلمياً لآلة الدولة البرجوازية الجاهزة عبر رغبة أغلبية برلمانية. فالبرجوازية تستعمل كل وسائل القسر والإرهاب لتدافع وتقوي ملكيتها التي اكتسبتها بالتهب، والدفاع عن هيمنتها السياسية. فهي مثل التبلد الإقطاعيين في ما مضى، لا تستطيع أن تتخلى عن مكانها التاريخي لطبقة جديدة، دون أن تواجهها بمقاومة شرسة وميثوس منها. ولا يمكن تحطيم عنف البرجوازية إلا بعنف الطبقة العمالية الصلب. إن استيلاء الطبقة العمالية على السلطة هو القلب العنيف لسلطة البرجوازية وتحطيم جهاز الدولة الرأسمالية (جيش برجوازي، شرطة، تراتب بيروقراطي، محاكم، برلمان...) وتعويضها بالمنظمات الجديدة للسلطة العمالية التي هي قبل كل شيء أدوات ردع لتحطيم مقاومة المستغلين.

الدكتاتوريات العمالية وشكلها السوفيتي

بينت تجربة ثورة تشرين الأول (أكتوبر) 1917 الروسية والثورة المجرية، اللتان وسعنا إلى ما لا نهاية له، تجربة كومونة باريس (1781)، أنّ شكل السلطة العمالية الأحسن استجابة للهدف هو النوع الجديد من الدولة، الذي يختلف، أساساً، عن الدولة البرجوازية، لا بمحتواه الطبقي فحسب، بل أيضاً ببنيتها الداخلية: إنه الدولة السوفيتية؛ لقد نشئ هذا النوع من الدولة من خلال حركة الجماهير الواسعة مباشرة، وهو يمكنها من أقصى نشاط ويوفر بالتالي أكبر ضمانات للانتصار النهائي.

تحقق الدولة من النوع السوفيتي أعلى أشكال الديمقراطية: إنها الديمقراطية العمالية. لذلك تتعارض بشكل واضح مع الديمقراطية البرجوازية ذلك الشكل المستتر لدكتاتورية البرجوازية. الدولة السوفيتية هي دكتاتورية الطبقة العمالية يمتلك العمال فيها احتكار السلطة، وتعلن الدولة السوفيتية عالياً روحها الطبقيّة على عكس الديمقراطية البرجوازية، وتوكل لنفسها مهمة سحق مقاومة المستغلين لصالح الأغلبية الساحقة من السكان علناً. وتجرد أعداءها الطبقيين من الحقوق السياسية. ويمكن أن تقدم للطبقة

العالية امتيازات ظرفية لتقويتها في دورها كقائد للفلاحين البرجوازيين الصغار الذين هم في غاية التشتت. وتجرد الدولة السوفيتية أعداءها الطبقيين من السلاح وتكسر مقاومتهم. وتعتبر إلغاء حقوقهم السياسية والحد من حرياتهم إجراء وقتيا لمقاومة محاولات المستغلين الدفاع عن امتيازاتهم أو استرجاعها. وتخط على رايها أن الطبقة العالية لا تمسك بالسلطة لترسيخها أو لاستخدامها لمصالحها الضيقة والمهنية، بل لتجمع بطراد الجماهير المتأخرة المتشنتة من الطبقة العالية ومن شبه العمال في الأرياف ولتوحيد الشغيلة الفلاحية مع العمال الأكثر تقدما، لتلغي انقسام المجتمع إلى طبقات تدريجيا وبانتظام.

المجالس العالية [السوفييتات] هي شكل عالمي لتوحيد الجماهير وتنظيمها تحت قيادة الطبقة العالية. فهي تدفع في الواقع أوسع جماهير العمال والفلاحين وكل الشغيلة في التضال وبناء الاشتراكية وتسيير الدولة. وترتكز المجالس العالية في كامل عملها على ما للطبقة العالية من منظمات جماهيرية، وتحقق ديمقراطية واسعة بين الشغيلة، وهي أكثر أشكال السلطة قربا من الجماهير؛ حق تنظيم انتخابات جديدة وعزل المنتخبين، وحدة التشريع والتنفيذ في السلطة، انتخاب أساسه المؤسسة (المصنع، الورشة...) عوض الدوائر الترابية - كلها عوامل تمكن الطبقة العالية والجماهير الواسعة من الشغالين الخاضعين لتأثيرها، من مشاركة منتظمة وثابتة ونشيطة في جميع المسائل العمومية الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية.

تضع المجالس العالية، على هذا النحو، خط تمايز عميق بين الجمهورية البرلمانية البرجوازية والدكتاتورية السوفيتية العالية.

ترتكز الديمقراطية البرجوازية على حيف طبقي صارخ في المجال المادي والاقتصادي بمساواتها المواطنين شكلا أمام القانون. وتدافع الديمقراطية البرجوازية عن افراد طبقة الرأسماليين وكبار المالكين العقاريين بتملك أهم وسائل الإنتاج، وتقوي ذلك التملك وتعتبره واقعا لا يمكن خرقه أبدا. وهي تحوّل بذلك حقوق الطبقات المستغلة، وفي مقدّمها الطبقة العالية، وحريات الديمقراطية، وفي مقدّمها المساواة الشكلية المحضة أمام القانون إلى طلسم تشريعي وهو يتحول نتيجة لذلك إلى أداة تحايل على الجماهير واستعبادها. فتلك الديمقراطية المزعومة تعبر عن هيمنة البرجوازية في السياسة، لذلك فهي ديمقراطية

رأسالية. أما الدولة السوفيتية التي تجرّد الطبقة المستغلّة من وسائل الإنتاج وتجعلها محتكرة بين أيدي الطبقة العالية، الطبقة القائدة، فإنها تضمن قبل كل شيء وخاصة الظروف المادية لتحقيق حقوق الطبقة العالية والشغيلة عموماً، وامتلاكهم للعمارات والبنائات العمومية والمطابع ووسائل النقل...

في مجال الحقوق السياسية العالية. تجرّد الدولة السوفيتية أعداء الشعب والمستغلين من الحقوق السياسية، فتحطم لأول مرة وبصورة تامة الحيف بين المواطنين الذي يقوم في نظام الاستغلال على أساس التفرقة في الجنس والدين والقومية. وتشتيد في هذا المجال مساواة لا تقوم في أي بلد برجوازي. تُشتيد دكتاتورية الطبقة العالية القاعدة المادية الصلبة التي تتحقق عليها تلك المساواة. تلك هي الإجراءات لتحرير المرأة وتصنيع المستعمرات القديمة...

وهكذا، فإن الديمقراطية السوفيتية هي ديمقراطية عمالية، ديمقراطية الجماهير الكادحة، ديمقراطية موححة ضدّ المستغلين.

تجرّد الدولة السوفيتية البرجوازية من السلاح على نحو تامّ، وتجمّع كل الأسلحة في أيدي الطبقة العالية: إنها دولة الطبقة العالية المسلّحة. ويقوم تنظيم القوى المسلّحة في الدولة السوفيتية على المبدأ الطبقي الذي يقوم عليه كامل نظام دكتاتورية الطبقة العالية. فهو يمكّن العمال الصناعيين من دور قيادي؛ إنّ هذا التنظيم المصقول بالانضباط الثوري يقيم صلات متينة وثابتة بالجماهير الكادحة ويمكّن، في ذات الوقت، جنود الجيش الأحمر والأسطول البحري الأحمر من إدارة البلاد وبناء الاشتراكية.

الدكتاتورية العمالية وانزاع ملكية المالكين

تستعمل الطبقة العمالية المضفّرة السلطة المكتسبة كأداة للثورة الاقتصادية؛ أي تحويل نظام الملكية الرأسالية نظاماً اشتراكياً تحويلياً ثورياً. إن نقطة انطلاق هذه الثورة الاقتصادية العميقة هي تجريد كبار المالكين العقاريين والرأسماليين من الملكية، أي تحويل الملكية الاحتكارية البرجوازية ملكيةً للدولة العمالية.

توكل الأُمّية الشّيعيّة، في هذا المجال، إلى دكتاتورية الطبقة العالّية المهّات الأساسيّة التالّية:

الصناعة، النقل، البريد.

أ. حجز وتأميم عمالّين لجميع المؤسسات الصناعيّة الكبرى (مصانع، مناجم، مراكز توليد الكهرباء...) التالّية لرأس المال الخاص، وانتقال جميع مؤسسات الدولة والبلديات إلى السوفييتات؛

ب. حجز وتأميم عمالّين للنقل الحديدي والبري والمائيّ التالّية لرأس المال الخاص، وكذلك النقل الجوي (أسطولا السفر والتجارة)، وانتقال جميع وسائل النقل التالّية للدولة والبلديات إلى السوفييتات.

ت. حجز وتأميم عمالّين لخدمات الاتصال التالّية لرأس المال الخاص (التلغراف، الهاتف، الإذاعة...)، وانتقال كل خدمات الاتصال التالّية للدولة والبلديات إلى السوفييتات؛

ث. تنظيم تسيير العمال للصناعة، وخلق منظمات تسيير حكومية بمشاركة مباشرة من النقابات. نفس الدور يوضع على عاتق لجان المصانع والورشات وغيرها؛

ج. ملائمة النشاط الصناعي لحاجيات الجماهير الواسعة من الشغيلة، وإعادة تنظيم فروع الصناعة المخصصة لاستهلاك الطبقات القاندة (صناعات البذخ والترف...). وتقوية فروع الصناعة التي تسهّل رقي الفلاحة لتمتين الصلة بالاقتصاد الفلاحي، وتمكين المزارع التالّية للدولة من التّقدم والتّسريع من تطوّر الاقتصاد الوطني بوجه عام.

الفلاحة.

أ. حجز وتأميم عمالّين للملكية العقارية الكبيرة في المدن والأرياف (ملكية خاصة، ملكية الكنيسة والمؤسسات الدينيّة...)، ونقل الملكية العقارية التالّية للدولة والبلديات إلى السوفييتات، بما في ذلك الغابات والأرض والمياه... وتأميم كل الأرض فيما بعد؛

ب. حجز كل الممتلكات التي تمثل أدوات في الملكيات العقارية الكبيرة (مباني، مختلف الأدوات، العلف، ومؤسسات تحويل الإنتاج الفلاحي ومراكز الطحن والجبن والحليب والتجفيف، وغيرها)؛

ت. نقل الزراعات الكبرى وخصوصا تلك التي لها أهمية اقتصادية كبرى أو يمكن اعتمادها كمؤسسات نموذجية، إلى أجهزة الدكاتورية العالية وتنظيم المزارع السوفيتية؛
ث. إعطاء جزء من الملكيات العقارية القديمة وأراضي أخرى محجوزة -خاصة تلك التي كان الفلاحون يكترونها ومستغلين اقتصاديا فيها- للفلاحين (الفلاحون الفقراء وجزء من الفلاحين المتوسطين) ليستغلوها بجرية. إنَّ الجزء المقدم للفلاحين تحدده الحاجيات الاقتصادية وضرورة تحييد الفلاحين وجذبهم نحو الطبقة العالية. فهو يختلف باختلاف الظروف؛

ج. منع بيع الأرض وشراؤها للحفاظ على بقاء الأرض عند الفلاحين ومنع انتقالها إلى الرأسماليين والتمساسة وغيرهم. وردع كل خرق لهذا القانون بصرامة؛
ح. التضال ضدَّ الرِّبا. إلغاء عقود الاستعباد. إلغاء ديون الفلاحين المستغلين. إعفاء الفلاحين الأكثر فقرا من الضريبة، وغير ذلك.

خ. إجراءات عامة وواسعة من جانب الدولة لتنمية القوى المنتجة الفلاحية. وتطوير شبكة الكهرباء في الأرياف وصناعة الجرارات والأسمدة الكيماوية والمشاتل المنتقاة. وتمية العلف الجيد في مجالات الفلاحة السوفيتية وتنظيم وتقديم قروض فلاحية بشكل واسع لتحسين الأرض...؛

د. دعم عام ومالي للتعاون الفلاحي ولجميع أشكال الإنتاج الجماعي في الأرياف (جمعيات، كومونات...) والدعاية المنتظمة للتعاون الفلاحي (تعاونيات البيع والتجميع والسلفة...) على أساس مبادرة جماهير الفلاحين ونشاطها. والدعاية إلى الانتقال إلى الإنتاج الزراعي الكبير، الذي يحكم تفوقه التقني والاقتصادي، الذي لا جدل فيه، وبحكم فضائه الاقتصادية المباشرة، يمثل أسهل السبل لانتقال جماهير الشغيلة الفلاحية الواسعة إلى الاشتراكية.

التجارة والقروض.

أ. تأميم عالمي للبنوك الخاصة (ونقل كل احتياطي الذهب والقيم والودائع إلى الدولة العالمية) ونقل البنوك الوطنية والبلدية إلى الدولة العالمية؛
ب. مركزة جميع العمليات البنكية، وتبعية البنوك المؤممة لبنك الدولة المركزي؛

ت. تأميم تجارة الجملة والمؤسسات التجارية التفصيلية الكبرى (مخازن، مغازات...) ونقلها إلى أجهزة الدولة السوفيتية؛

ث. تشجيع تعاونية الاستهلاك، بكل الوسائل فهي جزء مكون عالي الأهمية في جهاز التوزيع. وتوحيد نظام عمل التعاونية وتشريك الجماهير في بنائها بنشاط؛

ج. احتكار التجارة الخارجية؛

ح. إلغاء كل ما على الدولة من ديون تجاه الرأسماليين الأجانب والمحليين.

حماية العمل، ظروف حياة العمال.

أ. تقليص يوم العمل إلى سبع ساعات، وتقليصه إلى ست ساعات في المصانع المضرة بالصحة. زيادة تقليص يوم العمل فيما بعد، والانتقال إلى الأسبوع من خمسة أيام عمل في البلدان ذات الإنتاج المتطور، ويوم عمل يوافق ازدياد مردود العمل؛

ب. قاعدة عامة: يمنع عمل النساء في الليل وفي الصناعات المضرة بالصحة. ويمنع عمل الأطفال. وتمنع الساعات الإضافية؛

ت. تقليص يوم عمل الشباب (يوم عمل أقصاه ست ساعات بالنسبة للمراهقين من سن ثمانية عشر سنة). وإعادة تنظيم عمل الشباب على أساس اشتراكي، فيدمج الإنتاج المادي بالتربية العامة والسياسية؛

ث. تأمين اجتماعي من كل نوع (قصور، شيوخوخة، حادث، بطالة...) على حساب الدولة (على حساب العرف إذا ما كانت لا تزال مؤسسات خاصة). ويسير التأمينات المؤمنون أنفسهم (ذاتيا).

ج. إجراءات واسعة للسلامة الاجتماعية، والعناية الطبية المجانية، ونضال ضد الأمراض الاجتماعية (الإدمان على الكحول، الأمراض الجنسية، ومرض السل)؛

ح. المساواة بين الجنسين أمام القانون وفي العلاقات العامة. وتغيير جذري للتشريع الخاص بالزواج والعائلة. اعتبار الأمومة وظيفة اجتماعية. حماية الأمومة والطفل. وضع إجراءات أولية قصد العناية بالشباب وتربيته من جانب المجتمع (دور الرضع، دور الأطفال...) خلق مؤسسات تمكن من تقليص العمل المنزلي تدريجيا (مطاعم، غسالات عمومية...). ونضال منتظم في ميدان الثقافة العامة ضد المذاهب والعادات التي تستعبد المرأة.

السكن.

- أ. حجز الملكية العقارية الكبيرة؛
 - ب. وضع العقارات المحجوزة تحت سلطة السوفييتات المحلية التي تضمن تسييرها؛
 - ت. إسكان العمال الأحياء البرجوازية؛
 - ث. وضع القصور والبنائات الهامة الخاصة والعمومية على ذمة المنظمات العمالية؛
 - ج. القيام ببرنامج واسع لبناء المساكن.
- المسائلين القومية والاستعمارية.**
- أ. الاعتراف دون تفرقة عرقية بحق جميع القوميات في تقرير مصيرها بما في ذلك حقها في تكوين دول مستقلة؛
 - ب. توحيد ومركزة القوى العسكرية والاقتصادية في جميع الدول المتحررة من الرأسمالية في سبيل التضال ضدّ الإمبريالية وبناء الاقتصاد الاشتراكي بشكل حر؛
 - ت. نضال حيوي ضدّ كل تحفظ أو حد من حقوق شعب من الشعوب أو أمة من الأمم أو عرق من العروق مما كان بكل الوسائل. مساواة الأمم والعروق مساواة تامة؛
 - ث. ضمان تطور الثقافة القومية في الأمم المتحررة من الرأسمالية والدفاع عنها بكل قوى ووسائل الدولة السوفييتية. وإتباع سياسة عمالية صارمة لتطوير تلك الثقافات؛
 - ج. عناية كبيرة بالتطور الاقتصادي والسياسي والثقافي في «المناطق» و«المستعمرات» التي كانت مضطهدة، لإقامة أسس صلبة لمساواة فعلية وتامة بين الأمم؛
 - ح. التضال ضدّ جميع بقايا التعصب القومي والحقد القومي والميز العرقي وكل المنتجات الأخرى الوحشية الإقطاعية والرأسمالية.

وسائل التأثير الفكري.

- أ. تأميم المطابع؛
- ب. احتكار الجرائد ودور النشر؛
- ت. تأميم المؤسسات الكبرى للسنيما والمسرح وغيرها؛
- ث. استعمال وسائل «الإنتاج الفكري» المؤممة لتربية الشغيلة تربية عميقة سياسية وعمامة، وبناء ثقافة جديدة اشتراكية على أساس طبقي عمالي.

أسس سياسة الدكاتورية العمالية في الاقتصاد

يجب أخذ القواعد التالية بعين الاعتبار أثناء تحقيق مختلف تلك المهات الملقاة على عاتق الدكاتورية العمالية:

1. إن الإطاحة التامة بالملكية الخاصة للأرض وتأميمها لا يمكن أن يكونا فوريان في البلدان الرأسمالية الأكثر تطورا حيث مبدأ الملكية الخاصة متجذر بعمق في جاهير الفلاحين. فلا يمكن أن يتحقق تأميم الأرض في هذه البلدان إلا تدريجيا، وعبر إجراءات انتقالية.

2. لا يجب أن يمتد تأميم الإنتاج، بوجه عام، إلى المؤسسات الوسطى والصغرى (مؤسسات الفلاحين والحرفيين والتجار الصغار والمتوسطين).

أولا. لأن على الطبقة العمالية أن تقوم بتميز قويم بين ملكية المنتج البسيط للبضائع التي تنتجها، أساسا، عمله بالذات، وبالتالي من الممكن والضروري إدماجه تدريجيا في طريق البناء الاشتراكي، وبين ملكية الرأسمالي الذي يستغلّ غيره والذي تصفيته شرط ضروري لكل بناء اشتراكي.

ثانيا. لأن الطبقة العمالية وقد وصلت إلى السلطة، ليس لها القوى التنظيمية الكافية خاصة خلال المراحل الأولى من الدكاتورية، لتحطّم الرأسمالية ولتنظّم في ذات الوقت ربط وحدات الإنتاج المنفردة - الصغيرة والمتوسطة - على قاعدة اشتراكية. إن هذه الاستثمارات الفردية (و في مقدمتها الاستثمارات الفلاحية)، لا تنخرط إلا تدريجيا في طريق التنظيم الاشتراكي العام للإنتاج والتوزيع، وبفضل السند المنتظم والقوي الذي تقدمه الدولة العمالية لجميع قوى تعاونياتهم؛ فكل سعي لتحويل نظامهم الاقتصادي بالإكراه لا ينتهي إلا بنتائج سلبية. وكذا مآل كل تعاونية إجبارية.

3. إن وجود عدد كبير من الوحدات الإنتاجية الصغيرة (وفي مقدمتها الاستثمارات الفلاحية، الضيعات، الورشات، صناديق التجار الصغار، وغيرها)، لا فقط في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة والمتأخرة اقتصاديا حيث تشكل الجماهير البرجوازية الصغيرة أغلبية السكان الساحقة، بل أيضا في مراكز الاقتصاد الرأسمالي العالمي (الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، و في إنجلترا إلى حدّ معين) - يجعل من الضروري بقدر معين،

وفي أولى درجات التطور، الحفاظ على السوق من جهة كونه صلة اقتصادية، الحفاظ على النظام النقدي، إلخ. إن تنوع الأشكال الاقتصادية (من الصناعة الاشتراكية الكبيرة إلى الإنتاج الصغير الحرفي والفلاحي) الذي لا يمكن أن ينتفي فيه الصراع، وتنوع الطبقات وما يقابلها من تجمعات طبقية التي لها دوافع اقتصادية مختلفة في نشاطها وتناضل من أجل مصالحها الاقتصادية، وأخيرا، توجد في جميع ميادين الحياة الاقتصادية أعراق وعادات موروثه عن المجتمع البرجوازي لا يمكن أن تضمحل دفعة واحدة. كل ذلك يفترض أن تترجم الإدارة الاقتصادية العالمية بنسب صحيحة على أساس السوق، بين الصناعة الاشتراكية الكبيرة واستثمارات منتجي البضائع العاديين. بعبارة أخرى: إن تحقق مزجا من شأنه أن يضمن، في ذات الوقت، الدور القيادي للصناعة الاشتراكية وأقصى نهوض عند الكتلة الرئيسية من الاستثمارات الفلاحية. فكلما عظمت أهمية عمل الفلاحين الصغار المشتتين في مجمل الاقتصاد الوطني إلاّ وعظمت أهمية دور السوق، وضعفت أهمية التسيير المباشر وفق تخطيط وخضع تخطيط الاقتصاد الإجمالي لتوقعات العلاقات الاقتصادية العفوية. والعكس، كلما كان ثقل الاقتصاد الصغير في الاقتصاد الوطني ضعيفا إلاّ وكان جزء العمل الاشتراكي عظيما، وعظمت كتلة القوى المنتجة المركزة والمشاركة، وتقلص مدى السوق، وعظمت أهمية تخطيط إجمالي تجاه عفوية قوانين التبادل، وعظمت أهمية طرق التسيير المباشر للإنتاج والتوزيع وفق تخطيط مرسوم ومطبّقا عالميا.

إن الفضائل التقنية والاقتصادية للصناعة الاشتراكية الكبيرة ومركزة الدولة العالمية لجميع ركائز الاقتصاد (صناعة، نقل، بنوك، استثمارات فلاحية كبيرة...) وتسيير الاقتصاد وفق مخطط، وقوة الدولة في مجملها (مخطط، ضرائب، تشريع إداري وتشريع عام)، كل ذلك يؤدي، شرط أن تتبع الدكناتورية العالمية سياسة صحيحة - أي أن تأخذ ميزان القوى بعين الاعتبار بشكل صحيح - إلى إزالة مخلفات رأس المال الخاص والعناصر الرأسمالية الجديدة، التي تولد في المدن كما في الأرياف (فلاحون أغنياء وكولاك)، من تطور الإنتاج البسيط للبضائع في إطار الظروف التي تخلقها حرية كبيرة نسبيا للتجارة والسوق، إزالة ثابتة ومنتظمة. إن الكتلة الرئيسية من الاستثمارات الفلاحية (أي

الصغيرة والمتوسطة) تندمج بانتظام بواسطة التعاونية وتوسيع أشكال التعاون الفلاحي في النظام العام للاشتراك المتطورة.

إن أشكال النشاط الاقتصادي وطرائقه، ذات المظهر الرأسمالي، هي مرتبطة بعلاقات السوق الاقتصادية (استخلاص القيمة، النقد بدل العمل، شراء وبيع، قروض بنكية، وغيرها)، تلعب دور مساعد للاشتراك طالما أنها تخدم، أكثر فأكثر، ما يقابلها من مؤسسات اشتراكية، أي القطاع الاشتراكي في الاقتصاد.

وهكذا، تحمل علاقات السوق الاقتصادية - طالما هنالك دكتاتورية عمالية وسياسية صحيحة من جانب الدولة السوفيتية - خلال تطورها بذور تحطيمها. تساهم تلك العلاقات في إلغاء رأس المال الخاص، وتحول الاقتصاد الفلاحي وتمركز وسائل الإنتاج وتركزها بين يدي الدولة العمالية، فتسهل إلغاء علاقات السوق الاقتصادية.

يجب على الإدارة الاقتصادية أن تنطلق قبل كل شيء من مصالح الدفاع عن دكتاتورية الطبقة العمالية عند احتمال تدخل عسكري من جانب الرأسماليين و حرب مضادة للثورة طويلة الأمد ضدّ الدكتاتورية العمالية. ويمكن أن تفرض الضرورة سياسة شيوعية قوامها اقتصاد الحرب («شيوعية الحرب») التي ليست سوى ترشيد الاستهلاك من أجل الدفاع مرفقة بضغط حاد على العناصر الرأسمالية (حجز، سحب شبه تام لحرية التجارة ولعلاقات السوق وقلب عميق لانطلاق الفردية في الإنتاج الصغير وكل ما يرتبط بالتخفيض من القوى المنتجة في البلاد). تضرب هذه السياسة («شيوعية الحرب») القاعدة المادية لدى أعداء الطبقة العمالية داخل البلاد وتضمن التوزيع العقلاني للمخزون الموجود، وتساهم في الدفاع المسلح عن دكتاتورية الطبقة العمالية. وإنما لنجد في ذلك تبريرا تاريخيا لها. لكن لا يكن اعتبارها نظاما «عاديا» في سياسة الدكتاتورية العمالية الاقتصادية.

الدكتاتورية العمالية والطبقات الاجتماعية

تواصل دكتاتورية الطبقة العمالية الصراع الطبقي في ظروف جديدة. إنه صراع عنيد، دموي وغير دموي، عنيف وسلمي، عسكري واقتصادي، تربوي وإداري، ضدّ قوى

المجتمع القديم وتقليده، ضد رأسمالي الخارج وضد حطام الطبقات المستغلة داخل البلاد، وضد بروز برجوازية جديدة تولد من الإنتاج البضاعي ولم يقضى عليها بعد. يتواصل الصراع الطبقي العنيد بأشكال جديدة بعد تصفية الحرب الأهلية، أولها شكل صراع بين مخلفات النظام الاقتصادي القديم وبروزه من جديد، من جهة أولى، والأشكال الاشتراكية في الاقتصاد، من جهة ثانية، وتتغير أشكال هذا الصراع نفسها بتغير مراحل التطور الاشتراكي ويمكنها أن تكنسي بعض الحدة في بداية ذلك التطور. تتحدد سياسة الطبقة العاملة تجاه الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى بالمبادئ التالية في بداية الدكتاتورية العمالية:

1. البرجوازية الكبيرة وكبار المالكين العقاريين والأعوان القدامى المسخرين نفوسهم لطبقاتهم والجزالات والبيروقراطية العليا، هم أعداء الطبقة العاملة السافرين. ويقوم ضدهم أكثر التضال شراسة. ولا يمكن، كقاعدة عامة، استعمال القدرات التنظيمية عند جزء منهم، إلا بعد أن تتقوى دكتاتورية الطبقة العاملة وتقمع نهائيا كل مؤامرات المستغلين وهجماتهم.

2. المثقفون الفتيون. لقد تربوا على التقاليد البرجوازية. والفئات العليا منهم مرتبطة بمتانة بمراكز قيادة رأس المال؛ فعلى الطبقة العاملة أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة أن تستعمل تلك القوة الاجتماعية المختصة في عمل البناء الاشتراكي وأن تشجع بكل الوسائل المحايد من منهم وخصوصا المتعاطفين مع الثورة العمالية، في الوقت الذي تقمع فيه بشدة كل حركة مضادة للثورة من جانب المثقفين الذين يناصرونها العدا. فإذا تطوّر الطبقة العاملة آفاق البناء الاقتصادي والتقني والثقافي للاشتراكية إلى أقصى مداها، فإنها تعمل على كسب المثقفين الفتيين بانتظام وتجعلهم تحت تأثيرها الفكري وتضمن عونهم في عملية التحول الاجتماعي.

3. تتمثل مهمة الحزب الشيوعي تجاه الفلاحين، في أن يكسب لفضيته كل السكان المستغلين والكادحين في الأرياف، معتمدا في ذلك على عمال الفلاحة. وتقوم الطبقة العاملة المضطربة بتمييز بين مختلف شرائح الفلاحين. وتأخذ بعين الاعتبار ما لكل منها من أهمية؛ ويجب عليها أن تدافع بكل الوسائل عن الفلاحين الفقراء وشبه العمال وأن تعطيم جزءا من أراضي المالكين العقاريين، وأن تضع الفلاحين المتوسطين موضع حياد.

وأن تقمع كل مقاومة تبديها البرجوازية الفلاحية المتحالفة من المالكين العقاريين. ويجب على الطبقة العاملة، أن تمر بعد أن تقوي دكتاتوريتها وتطور البناء الاشتراكي، من سياسة تحييد الفلاحين المتوسطين إلى سياسة تحالف دائم معهم، دون أن تقبل أي تقاسم للسلطة معهم؛ فدكتاتورية الطبقة العاملة إنما تعبر عن أمر مفاده أن ما من أحد في مقدوره قيادة مجمل الشغيلة سوى العمال الصناعيين، وأنها احتكار عمالي للسلطة، وهي أيضا شكل خاص من تحالف الطبقة العاملة، طليعة الشغيلة، مع عديد الشرائح غير العاملة من الشغيلة ضد رأس المال للإطاحة به نهائيا، ولقمع مقاومة ومحاولات إعادة تركيز البرجوازية قمعاً تاماً، ولإرساء الاشتراكية وتقويتها.

4. تتأرجح البرجوازية الصغيرة الحضرية، بين أكثر الرجعية سوادا والتعاطف مع الطبقة العاملة، دون توقف. يجب وضعها موضعا محايدا أيضا، وأن تكسبها الطبقة العاملة قدر الإمكان. ولتحقيق هذا الهدف، يُحافظ على ملكيتها الصغيرة وبعض الحرية في المعاملات الاقتصادية، وتحرر من نير قرض الربا وتقدم لها الطبقة العاملة مساعدات متنوعة في التضال ضد جميع أشكال الاضطهاد الرأسمالي.

المنظمات الجماهيرية في نظام دكتاتورية الطبقة العاملة

يتغير هدف المنظمات الجماهيرية وعلاقتها، وفي مقدمتها المنظمات العاملة، جذريا، خلال تحقيق تلك المهام الملقاة على عاتق الدكتاتورية العاملة. فالنقابات، وهي منظمات عمالية جماهيرية تنظم فيها وتربى لأول مرة أوسع شرائح الطبقة العاملة، هي في النظام الرأسمالي الأداة الرئيسية للتضال بالإضراب، ثم بالعمل الجماهيري ضد رأس المال المتمركز ودولته. وتتحول النقابات في ظل الدكتاتورية العاملة إلى سند أساسي للدكتاتورية ومدرسة للشيوعية، التي تجذب الجماهير الواسعة من الطبقة العاملة في عملية التسيير الاشتراكي للصناعة، وإلى منظمات مرتبطة مباشرة بجميع أجهزة الدولة وتتدخل في جميع فروع نشاطها ساهرة في ذات الوقت على مصالح الطبقة العاملة الثابتة والمباشرة، ومحاربة التشويه البيروقراطي في أجهزة الدولة السوفيتية. وتقدم النقابات الكوادر القيادية للبناء جاذبة في هذا العمل الشرائح الواسعة من الطبقة

العالية، وتناضل ضدّ التشويه البيروقراطي الذي يولد من تأثير الطبقات القريبة من الطبقة العالية ومن النقص في ثقافة الجماهير. فتمثل النقابات، على هذا النحو، هيكل المنظمات الاقتصادية والاجتماعية عند الطبقة العالية.

التعاونيات العالية في ظل النظام الرأسمالي، محكوم عليها بدور متواضع نسبيا، رغم الأوهام الإصلاحية؛ فدوما تتحوّل إلى ملحق للنظام. لكن يمكنها أن تصبح عناصر أساسية مكونة لجهاز التوزيع في ظل الدكتاتورية العالية.

وأخيرا، التعاون الفلاحي (تعاونيات البيع والشراء والقرض والإنتاج)، يمكنه ويجب -إذا كان جيّد القيادة، ويناضل بانتظام ضدّ العناصر الرأسمالية ويمكن من إشراك أوسع جماهير الفلاحين الشغاليين المدعّمين الطبقة العالية، أن يصبح أحد الأشكال الرئيسية التي تربط المدينة بالريف. إن الشركات التعاونية التي أقامها الفلاحون والتي -طالما أنها ثابتة- تتحوّل في معظم الأحيان في ظروف الرأسمالية، إلى مؤسسات رأسمالية (توضع بشكلٍ تكون فيه تابعة للصناعة الرأسمالية والبنوك الرأسمالية والوسط الاقتصادي الرأسمالي بوجه عام) تنحى في نظام الدكتاتورية العالية منحنى آخر مختلفا تماما. فهي تتبع الصناعة العالية والبنوك العالية... فإذا ما اتبعت الطبقة العالية سياسة صحيحة وحوّرت العناصر الرأسمالية بانتظام داخل التعاونيات وخارجها وقامت الصناعة الاشتراكية بدورها القيادي، فإن التعاون الفلاحي يصبح أحد الركائز الرئيسية للتحوّل الاشتراكي في الأرياف واشتراكية الفلاحة. يمكن أن تكون تعاونيات الاستهلاك، وخصوصا التعاونيات الفلاحية التي تقودها البرجوازيات وأعوانها الاشتراكيون-الديمقراطيون، في أول الأمر، في بعض البلدان، أطرا للعمل المضاد للثورة وعرقلة البناء الاقتصادي للثورة العالية.

تضمن الطبقة العالية وحدة الإرادة والعمل في كامل عمل التضال والبناء في منظماتها المتنوعة جدا. وتدعوها لأن تكون ركائز الدولة السوفييتية وربط ذلك التضال بالجماهير الواسعة من شرائح الطبقة العالية عبر الدور القيادي للحزب الشيوعي في نظام الدكتاتورية العالية.

يعتمد حزب الطبقة العالية مباشرة على النقابات والمنظمات الأخرى التي تجتمع الطبقة العالية، ويعتمد، من خلال تلك المنظمات، على الفلاحين (السوفييتات، التعاونيات،

الشبيبة الشيوعية...). فيقود، على هذا النحو، كامل النظام. فلا يمكن للطبقة العمالية أن تؤدي دورها كمنظم للمجتمع الجديد إلا بفضل السند المخلص والمطلق الذي تتلقاه سلطة السوفييتات من المنظمات الجماهيرية التي تحركها إرادة طبقية تامة الإجماع يقودها الحزب.

دكتاتورية الطبقة العمالية والثورة الثقافية

يتطلب هذا الدور القيادي في المجتمع الجديد، في مجال الثقافة العامة، نضجا ثقافيا لدى الطبقة العمالية نفسها، وإعادة صهر طبيعتها الخاصة بجهدا الخاص وأن تكون دون انقطاع كوادر جديدة مكافئة من صفوفها الخاصة تكون مؤهلة لاكتساب جميع منابع العلم والتقنية والإدارة لتضعهم في خدمة عملية البناء الاشتراكي والثقافة الاشتراكية الجديدة. فإذا كانت الثورة البرجوازية، التي قامت ضد الإقطاع، تطلبت وجود طبقة جديدة راقية بنضجها الثقافي عن الطبقة المهينة، في صلب المجتمع القديم نفسه، وتمارس هيمبتها في الحياة الاقتصادية بعد، فإن الثورة العمالية، تتطور في ظروف أخرى؛ فالطبقة العمالية في النظام الرأسمالي، مستغلة في الاقتصاد، ومضطهدة في السياسة ومقيدة في الثقافة، ولا تتحول هي نفسها إلا في مرحلة الانتقال، بعد أن تستولي على السلطة وتحطم احتكار البرجوازية للصناعة وتستخدم العلم وتثري نفسها بدروس عمل البناء الأكثر اتساعا. إن تكون وعي شيوعي جماهيري وتحقيق الاشتراكية يتطلبان تغيير جواهر الناس، وهو تغير غير ممكن إلا بالممارسة؛ بالثورة. فالثورة إذن ضرورية لا فقط لأن الطبقة المهينة لا يمكن إسقاطها إلا بتلك الوسيلة، بل أيضا لأن الطبقة التي تطيح بها لا تستطيع أن تخرج من أحوال المجتمع القديم وتصبح قادرة على خلق المجتمع الجديد إلا بالثورة.

يجب على الطبقة العمالية التي أطاحت بالاحتكار الرأسمالي لوسائل الإنتاج، أن تطيح أيضا بالاحتكار البرجوازي للمؤسسات العمومية: أي أن تسيطر على كل المدارس بما في ذلك المدارس العليا وأن تكون في صفوف الطبقة العمالية اختصاصيين في الإنتاج (مهندسين، فنيين، منظمين...) واختصاصيين عسكريين وعلماء وفنيين... كل ذلك إما

هو، من جهة قضية الطبقة العمالية، مهمة ذات أهمية خاصة تضاف إلى مهمة التطوير العام لثقافة الجماهير العمالية، تكوينها سياسيا وتنمية معارفها واختصاصاتها التقنية، وأن تنشئ فيها تقاليد العمل الاجتماعي والإداري والتضال ضد بقايا الأحكام المسبقة البرجوازية والبرجوازية الصغرى.

عندما تكون الطبقة العمالية قواها الطبيعية الخاصة لتضعها في «مراكز قيادة» الثقافة والبناء الاشتراكي، وعندما تتعاضم تلك القوى على الدوام، مدججة عناصر جديدة من الطبقة العمالية في مسار تحول الثقافة الثوري وملغية انقسام الطبقة العمالية نفسها إلى عناصر «متقدمة» وأخرى «متأخرة»، عندئذ يمكن ضمان نجاح بناء الاشتراكية المظفر ضد الفساد البيروقراطي وتفسح الطبقة العمالية.

لكن الطبقة العمالية، تحوّل أيضا، خلال الثورة، الطبقات الأخرى وعداد العناصر من البرجوازية الصغرى في المدن والأرياف وفي مقدمتها وعلى الأخص الشغيلة الفلاحية. وإذ تشرك الطبقة العمالية الجماهير العظيمة في الثورة الثقافية وتدججها في البناء الاشتراكي وتوخذها وترتيبها بروح الشيوعية بكل ما أوتيت من وسائل وإذ تناضل بحموية ضد جميع المذاهب المعادية للطبقة العمالية والنفعية وإذ تناضل بعناد وانتظام ضد ظلامية الرّيف، فإنها تحضّر إلغاء انقسام المجتمع إلى طبقات (على قاعدة تطوير الأشكال الجماعية في الإقتصاد).

من بين أهداف الثورة الثقافية التي تمه أوسع الجماهير، يأخذ التضال ضد الدين، أفيون الشعوب، منزلة خاصة. ويجب أن يتابع هذا التضال دون كلل وانتظام. ويجب أن تلغى سلطة الطبقة العمالية كلّ دعم للكنيسة، التي هي عون الطبقات المهيمنة، من جانب الدولة. وأن تهني كلّ تدخّل للكنيسة في التربية والتعليم الحكوميين، وأن تقع دون رحمة، النشاط المعادي للثورة الذي تمارسه المنظمات الدينية. وإذ تقبل السلطة العمالية الحرية الدينية، وتطيح بامتيازات الدين الذي كان مهمنا، فإنها في ذات الوقت تقوم بنشاط دعائي ضد الدين بل ما لديها من وسائل، وتعيد بناء التعليم وكامل التربية على قاعدة المفهوم العلمي المادي للعالم.

التضال في سبيل الدكتاتورية العالمية العمالية وأنواع الثورة

الرئيسية

تنتج الثورة العالمية عن مسارات مختلفة وغير متزامنة، فهناك ثورات عالمية بالمعنى الأصلي للكلمة، وثورات من النوع الديمقراطي-البرجوازي التي تتحول إلى ثورات عالمية، وحروب التحرر القومي والثورات الوطنية. ولا تنتهي المسارات الثورية إلى الدكتاتورية العالمية إلا في آخر الأمر.

إن التطور الرأسمالي غير المتكافئ، الذي يحدث في مرحلة الإمبريالية، يسبب تنوع أشكال الرأسمالية ونموها غير متكافئ في مختلف البلدان وتنوع ظروف المسارات الثورية وخصائصها، وتؤدي هذه المعطيات إلى تنوع طرق وطابع استيلاء الطبقة العالمية على السلطة أمرا لا مفر منه تاريخيا. وتجعل من الضروري في بعض البلدان قيام بعض المراحل الانتقالية نحو الدكتاتورية العالمية وتنوع أشكال الاشتراكية في طريق البناء. يمكن اختزال الظروف والطرق المؤدية إلى الدكتاتورية العالمية في مختلف البلدان إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

1. بلدان رأسماليتها عالية التطور (الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، إنجلترا، إلخ)، تمتلك قوى إنتاجية قوية، وإنتاجا شديدا التمرکز، وليس للاقتصاد الصغير فيها سوى أهمية ضعيفة نسبيا، وتمتلك ، منذ زمن بعيد، أنظمة سياسية ديمقراطية برجوازية. إن قوام المطلب السياسي الرئيسي في البرنامج، في هذه البلدان، هو الانتقال المباشر إلى الدكتاتورية العالمية.

النقاط الجوهرية في مجال الاقتصاد هي: ارتفاع الإنتاج الكبير وتنظيم عدد كبير من المؤسسات الفلاحية السوفيتية تابعة للدولة. ومقابل ذلك يوزع جزء ضعيف نسبيا من الأرض على الفلاحين، واستمرار نسبي على علاقات السوق الاقتصادية العفوية، وتسريع نمو الاشتراكية بوجه عام والتعاون في الاقتصاد الفلاحي بوجه خاص.

2. بلدان ذات تطور رأسمال متوسط (إسبانيا، البرتغال، بولونيا، المجر، البلقان، إلخ)، التي تحافظ على مخلفات هامة نسبيا من النظام شبه الإقطاعي في الزراعة، وتمتلك في

ذات الوقت حداً أدنى من الظروف المادية اللازمة لبناء الاشتراكية، لكنها لم تنهي بعد تحولها الديمقراطي البرجوازي. من الممكن، في بعض هذه البلدان، أن يكون تحوّل الثورة الديمقراطية البرجوازية إلى ثورة اشتراكية سريعاً نسبياً. ويمكن في البعض الآخر، أن تقوم أنواع مختلفة من الثورة العمالية، لكن عليها إنجاز مهمات ذات طابع برجوازي ديمقراطي عميقة. فمن الممكن هنا، أن لا تقوم الدكتاتورية العمالية دفعة واحدة، بل تتركز خلال تحوّل دكتاتورية العمال والفلاحين الديمقراطية إلى دكتاتورية العمال الاشتراكية. وحالما تأخذ الثورة طابعاً عمالياً، فإنها تستوجب أن تقود الطبقة العمالية حركةً فلاحية-زراعية واسعة. إذ تلعب الثورة الزراعية فيها، بوجه عام، دوراً كبيراً جداً، وفضلاً في بعض الأحيان. وأثناء انتزاع الملكية العقارية الكبيرة يوضع تحت تصرف الفلاحين جزء كبير من الأراضي المحجوزة. وتحافظ علاقات السوق الاقتصادية على أهمية كبيرة غداة انتصار الطبقة العمالية. وإحدى أكثر مهمات البناء الاشتراكي أهمية هي السير بالفلاحين نحو التعاون، ثم تجميعهم في جمعيات إنتاج. إنّ سمة هذا البناء هي أنّه بطيء نسبياً.

3. بلدان مستعمرة وشبه مستعمرة (الصين، الهند، الح) وتابعة (الأرجنتين، البرازيل، الح) تملك جنين الصناعة وفي بعض الأحيان صناعة متطورة، لكنها غير كافية في أغلب الأحيان لبناء الاشتراكية بناءً مستقلاً. وهي بلدان تهيمن فيها العلاقات الاجتماعية من القرون الوسطى والإقطاع أو «نمط الإنتاج الآسيوي» في الحياة الاقتصادية والبنية الفوقية على حد سواء. وأخيراً، إن أهم المؤسسات الصناعية والتجارية والبنكية وأهم وسائل النقل وأكبر الضيعات والمزارع هي بين أيدي المجموعات الإمبريالية الأجنبية. إن للنضال ضد الإقطاع وأشكال الاستغلال السابقة عن الرأسمالية والنضال في سبيل الثورة الزراعية بنفس متواصل، من جهة أولى، والنضال في سبيل الاستقلال الوطني من جهة ثانية، لها، هنا، أهمية أولية. إن الانتقال إلى الدكتاتورية العمالية في هذه البلدان، غير ممكن، كقاعدة عامة، إلا عبر جملة من المراحل التحضيرية؛ عبر مرحلة كاملة من تحوّل الثورة البرجوازية الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية. ونجاح البناء الاشتراكي فيها مشروط، في أغلب الحالات، بما تقدّمه لها دول الدكتاتورية العمالية من مساعدة مباشرة.

في البلدان التي لا تزال متأخرة جدًا (مثلا، في جزء من إفريقيا)، حيث لا يوجد عمال أجراء أو تقريبا لا يوجدون، وحيث تعيش أغلبية السكان في قبائل وحيث لا تزال توجد أشكال بدائية من التنظيم الاجتماعي وحيث البرجوازية الوطنية منعدمة تقريبا، وحيث تقوم الإمبريالية بدور المحتل العسكري المستحوذ على الأراضي. هنا يكون التضال في سبيل التحرر الوطني في الصدارة. إن النهوض الوطني وانتصاره، يمكن أن يفتح هنا طريقا للارتقاء نحو الاشتراكية دون المرور بمرحلة الرأسمالية إذا قدمت لها دول الدكتاتورية العمالية مساعدة فعلية وقوية.

هكذا، ففي المرحلة التي يوضع فيها استيلاء الطبقة العمالية على السلطة على جدول الأعمال في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وحيث الدكتاتورية العمالية قائمة في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية التي تمثل عاملا ذا أهمية عالمية. - في هذه المرحلة يمكن للبلدان المستعمرة وشبه المستعمرة التي استفاقت بفعل تغلغل الرأسمالية العالمية، أن تبلغ تطورها الاشتراكي بفضل مساعدة وسند الدكتاتورية العمالية والحركة العمالية العالمية عموما، رغم عدم نضج العلاقات الاجتماعية بوجه كاف في تلك البلدان مأخوذة على انفراد.

التضال في سبيل الدكتاتورية العمالية والثورة الوطنية.

إن خصوصية ظروف التضال الثوري في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة ومرحلة التضال الطويلة التي لا مفرّ منها في سبيل دكتاتورية العمال والفلاحين الديمقراطية وفي سبيل تحويلها إلى دكتاتورية عمالية، وأخيرا، الأهمية الحاسمة للعوامل الوطنية - كل ذلك يفرض على الأحزاب الشيوعية في تلك البلدان مهمات خصوصية مختلفة يجب أن يهَيء تحقيقها الطريق أمام الدكتاتورية العمالية.

ترى الأمانة الشيوعية أن أهم تلك المهمات هي:

1. قلب هيمنة الإمبريالية الأجنبية والإقطاعيين والبيروقراطية الزراعية؛
2. إرساء دكتاتورية العمال والفلاحين الديمقراطية على أساس سوفييتات؛
3. الاستقلال الوطني التام وتكوين الدولة الوطنية؛

4. إلغاء ديون الدولة؛

5. تأميم مؤسسات الإمبرياليين الكبرى (صناعة، نقل، بنوك...);

6. حجز المزارع التابعة للمالكين العقاريين الكبار والكنايس والمؤسسات الدينية. تأميم الأرض؛

7. يوم عمل من ثمان ساعات؛

8. تنظيم جيش ثوري عمالي وفلاحي.

خلال اتساع الصراع واحتداده (عرقلةً من جانب البرجوازية، حجز المؤسسات التابعة للعناصر البرجوازية المعرقلة، مما يؤدي حتماً إلى تأميم الصناعة الكبرى) في المستعمرات وشبه المستعمرات، وحيث تقوم الطبقة العاملة بدور قيادي ومهيمن، تتحول الثورة الديمقراطية البرجوازية إلى ثورة عمالية، وفي البلدان التي لا توجد فيها طبقة عمالية، يجب أن يعني قلب سلطة الإمبرياليين تنظيم سلطة السوفييتات الشعبية (من الفلاحين) وتأميم المؤسسات والأراضي التابعة للأجانب لصالح الدولة.

من جهة نضال الطبقة العاملة ضد الإمبريالية من أجل الاستيلاء على السلطة، تلعب الثورات الوطنية وحركات التحرر الوطني دوراً عظيماً. إن أهمية المستعمرات وشبه المستعمرات في مرحلة الانتقال تنجم أيضاً من واقع أنها، بمعنى معين، ريفاً عالمياً إلى جانب الدول الصناعية التي تلعب دور مدينة عالمية. وإن تنظيم الاقتصاد الاشتراكي والتعاون العقلاني بين الصناعة والفلاحة يتحدد بدرجة كبيرة، بالموقف تجاه المستعمرات. إنه إذن، أحد الأهداف الرئيسية للطبقة العاملة الصناعية العالمية التي تمارس هيمنة على النضال ضد الإمبريالية وتقوده.

إن سير الثورة العالمية الذي يدفع عمال البلدان الاحتكارية إلى النضال في سبيل الدكتاتورية العالمية، يُنهض أيضاً مئات الملايين من العمال والفلاحين في المستعمرات ضد الإمبريالية الأجنبية. ونظراً لوجود أوطان الاشتراكية المنتظمة في جمهوريات سوفييتية وتعاظم قوتها الاقتصادية فإنّ المستعمرات، وهي أجزاء تابعة للإمبريالية، تقترب في مجال الاقتصاد من مراكز صناعة الاشتراكية العالمية لتتحد بها، لتدخل شيئاً فشيئاً البناء الاشتراكي منتجته، على هذا النحو، مرحلة التطور الرأسمالي كنظام مهيمن فتكتسب إمكان تقدّم اقتصادي وثقافي سريع. فعندما تتجمع، سياسياً، سوفييتات عمال

وفلاحي أكثر المستعمرات القديمة تطوّرا حول مراكز الدكتاتورية العمالية تندمج في نظام فيدرالية الجمهوريات السوفيتية المتعاضم ولتندمج بذلك في نظام دكتاتورية الطبقة العمالية العالمي.

تبلغ الاشتراكية، على هذا النحو، مدى عالميا في نهضتها من جملة أنّها نمط إنتاج جديد.



الدكتاتوريات العمالية في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية والثورة الاجتماعية العالمية

بناء الاشتراكية في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية والصراع الطبقي

إن التعبير الجوهري عن الأزمة العميقة في النظام الرأسمالي هو انقسام الاقتصاد العالمي إلى بلدان رأسمالية وأخرى اشتراكية في طريق البناء. وتشهد التقوية الداخلية للدكتاتوريات العمالية في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ونجاحات البناء الاشتراكي والتأثير والنفوذ المتناميان لاتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية بين الجماهير العمالية والشعوب المضطهدة في المستعمرات - تشهد على تواصل الثورة الاشتراكية العالمية وتقويتها وتطورها.

فلا يمتلك عمال الجمهوريات السوفييتية الأوليات المادية الضرورية والكفاحية في بلادهم للإطاحة بكنار المالكين العقاريين والبرجوازية فحسب، بل أيضا لبناء الاشتراكية بناء كاملا. وصدّوا عدوان القوى المسلّحة الرجعية في الداخل والخارج ببطولة بمساعدة الطبقة العمالية العالمية. وقوّوا تحالفهم مع جماهير الفلاحين العظيمة، وحققوا نجاحات مهمّة في البناء الاشتراكي.

يمكن ارتباط الاقتصاد الريفي الصغير بالصناعة الاشتراكية العمالية، في ذات الوقت من نمو القوى المنتجة الفلاحية، وتوفير دور قيادي للصناعة الاشتراكية وصهر هذه الأخيرة بالفلاحة، والاستعاضة عن الإنتاج الرأسمالي المخصص للاستهلاك غير المنتج للطبقات الطفيلية، بإنتاج ليس غرضه الربح، بل تلبية الحاجيات مطّردة النمو عند الجماهير، التي تمثل في آخر الأمر، دافعا قويا للإنتاج. وأخيرا، التمرکز الأقصى لدعائم التوجيه

الاقتصادي بين أيدي الدولة العالية، والأهمية المتنامية لقيادة وفق تخطيط إجمالي وما
ينجم عنه من اقتصاد وتوزيع أكثر عقلانية لوسائل الإنتاج. كل ذلك يمثل عوامل توقّر
للطبقة العالية إمكانية السير السريع إلى الأمام في طريق البناء الاشتراكي.

الارتقاء بالقوى المنتجة في كامل اقتصاد البلاد. إتباع سياسة تصنيع صلبة في اتحاد
الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، تصنيع سريع يمليه كامل الوضع العالمي والداخلي. وإذا
تقوم الطبقة العالية بكل ذلك فإنها، رغم تكرر محاولات القوى الرأسمالية لمقاطعة مالية
واقصادية، توسّع القطاع الاشتراكي في الاقتصاد الوطني وذلك في مجال وسائل الإنتاج
كما في مجالات الإنتاج العام وتصريف البضائع. إن الصناعة والنقل والنظام البنكي في
الدولة الاشتراكية، تجذب وراءها، باطراد مستمر، الاقتصاد الريفي الصغير الذي تؤثر
فيه بدعائم تجارة الدولة، والتعاون الذي ينمو بسرعة في إطار تأميم الأرض وورقي التصنيع.
ترتقي القوى المنتجة الفلاحية، بوجه خاص، في ظروف تحدّ من تمايز الفلاحين (تأميم
الأرض، وبالتالي منع بيع الأرض وشراؤها، ضرائب تصاعديّة بقوة، قروض لفائدة
التعاونيات الفلاحين الفقراء والمتوسّطين وجمعياتهم الإنتاجية، تشريع ينظّم استخدام اليد
العالية الأجيّة، إلغاء بعض حقوق أغنياء الفلاحين -الكولاك- السياسية
والاجتماعية...). لكن لما لم تتطور القوى المنتجة في الصناعة الاشتراكية بما يكفي لتوفير
للفلاحة تقنية جديدة، وتجمّع بسرعة، منذ الآن، الاستثمارات الفلاحية في ضيعات
فلاحية جماعية، فإن عدد الكولاك ينمو نسبياً، وهم يقيمون صلة اقتصادية بعناصر
«البرجوازية الجديدة» أولاً، ثم صلة سياسية.

للطبقة العالية في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية السيادة على المواقع
الإستراتيجية والمهيمنة في الحياة الاقتصادية. وهي تزيح بانتظام مخلفات رأس المال
الخاص في المدن، تلك المخلفات التي قلّصت بشكل محسوس خلال المرحلة الأخيرة من
«السياسة الاقتصادية الجديدة»، وتضع حدًا، بجميع الوسائل، لنشاط مستغلي سكان
الريف، أولئك المستغلون الذين يولدون من تطوّر علاقات تبادل البضاعة والنقد.
وتدافع عن مجالات الاستثمار التابعة للدولة وتشجّع على خلقها. وتدمج الجماهير الرئيسية
من الفلاحين، منتجو بضائع عاديون، إلى النظام العام للتنظيم الاقتصادي السوفييتي
وبالتالي إلى البناء الاشتراكي من خلال التعاونيات ذات التقدّم السريع، في نظام

الدكتاتورية العالية وتحت التوحيد الاقتصادي الذي تقوم به الصناعة الاشتراكية فيمثلوا رقي الاشتراكية. وهي تنتقل من طور الترميم إلى طور الإنتاج الموسع لكامل القاعدة التقنية في إنتاج البلاد. وتضع على عاتقها مهمة قد شرعت في تحقيقها بناء أساسي وشاسع (إنتاج وسائل الإنتاج بوجه عام، والصناعة الثقيلة وشبكة الكهرباء بوجه خاص). وتنظيم مطرد الانساع في تعاونيات إنتاج تقوم على قاعدة تعاونية وتتطلب سندا قويا من جانب السولة العالية. وذلك موازاة لتطور تعاونية البيع والشراء والقرض. إن الاشتراكية، وهي العنصر الاقتصادي الحاسم في تطور اقتصاد اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، تقوم، على ذلك النحو، بتقدم كبير، وتتجاوز، بجهد مننظم، الصعوبات الناجمة عن طابع البلاد البرجوازي الصغير، والمرتبطة باشتداد خطورة الصراعات الطبقة مؤقتا.

سوف لن تخلو ضرورة تجديد معدات الصناعة وخلق مؤسسات شاسعة جديدة، من خلق صعوبات جدية في تطور الاشتراكية، وهي صعوبات تفسر في آخر الأمر، بالحالة المتأخرة في تقنية البلاد واقتصاده، وبدمار سنوات الحرب الإمبريالية والحرب الأهلية. ورغم ذلك لم تكف ظروف الطبقة العالية والجمهير الكادحة عن التحسن. فموازاة للعقلانية الاشتراكية والتنظيم العلمي في الصناعة، طُبق يوم العمل من سبع ساعات على نطاق واسع، إن ذلك مما يخلق آفاقا جديدة لتحسين ظروف عمل الطبقة العالية وعيشها.

إن الطبقة العالية ممتدة تحت قيادة حزب متمرس في النضال الثوري، ومعتمدة على الفلاحين الفقراء في الريف ومتحالفة أوثق تحالف مع جماهير الفلاحين المتوسطيين ومحاربة الكولاك دون انقطاع. وإذا تقوم بذلك فإنها تجتذب جمهورا يتعاطف باطراد من عشرات الملايين من الشغيلة في عملية بناء الاشتراكية على قاعدة النمو الاقتصادي لاتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية وما للقطاع الاشتراكي من أهمية متعاطمة في اقتصاده.

إن الوسائل الرئيسية لبلوغ هذا الهدف هي: تطوير منظمات جماهيرية واسعة (الحزب كقوة قائدة، النقابات كأساس لنظام الدكتاتورية العالية، الشباب الشيوعي، التعاونيات بشتى أنواعها، منظمات العاملات والفلاحات، مختلف الجمعيات، منظمات العمال

والفلاحين للمراسلات الصحفية، منظمات الرياضة والعلم والتربية والثقافة)، وتشجيع على المبادرة الجماهيرية، وتعيين العمال في مراكز مسؤولة في كل أجهزة الاقتصاد والإدارة. والمشاركة المستمرة والمتنامية للجاهير في البناء الاشتراكي. والتجديد الدائم لجهاز الدولة والهيكل الاقتصادية والنقابات والحزب بمناضلين عماليين جدد، وتوفير التعليم العالي للعمال وخاصة للشباب العمالي لتكوين كوادر جدد من الفئتين الاشتراكيين في جميع فروع البناء - تلك هي الضمانات الرئيسية ضد البيروقراطية وضد انحلال الكوادر العمالية القيادية اجتماعيا.

أهمية اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وواجبانه الثورية الأممية

بعد اندحار الإمبريالية الروسية وتحررت المستعمرات والقوميات التي كانت تضطهدها الإمبريالية القيصرية، فإن الدكتاتورية العمالية تضمن قاعدة صلبة لتطور ثقافي وسياسي للقوميات بتصنيع أراضيها بجهد قوي. وإذ يعني دستور الاتحاد بحق الأقاليم والجمهوريات ذات الحكم الذاتي والجمهوريات الفيدرالية ويرسي بشكل تام حق الأمم في تقرير مصيرها بنفسها، فإن الدكتاتورية العمالية لا تضمن المساواة الشكلية بين مختلف قوميات الاتحاد فحسب، بل تضمن أيضا المساواة الفعلية بينها.

إن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية هو بلد الدكتاتورية العمالية وبناء الاشتراكية، بلد المكاسب العظيمة للطبقة العمالية، بلد اتحاد العمال والفلاحين، وبلد ثقافة جديدة تسير تحت راية الماركسية. لذا فقد أصبح، بالضرورة، قاعدة للحركة العمالية للطبقات المضطهدة، وموطنا للثورة العمالية، وأعظم عامل في تاريخ العالم.

فلأول مرة يجد عمال كل البلدان في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وطنا حقيقيا، وتجذ فيه الحركات الوطنية مركز جذب قوي. وهكذا فإن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية من أكثر العوامل أهمية في الأزمة العامة في الرأسمالية، لا فقط لأنه وضع أسس نظام اقتصادي جديد اشتراكي بعد أن انفصل عن النظام الرأسمالي

العالمي، بل أيضا لأنه يلعب دورا ثوريا ذا أهمية استثنائية وعظيمة: إنه محرك أممي للثورة العالمية يحترق عمال كل البلدان على الاستيلاء على السلطة، وهو مثال حي يبين أن الطبقة العاملة التي استطاعت أن تحطم الرأسمالية، إنما هي قادرة أيضا على بناء الاشتراكية. وهو أ نموذج للعلاقات الأخوية بين جميع القوميات في اتحاد عالمي من الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، واتحاد عمال كل البلدان في نظام اقتصادي عالمي واحد اشتراكي ستبنيه الطبقة العاملة بعد الاستيلاء على السلطة.

إن وجود نظامين من الاقتصاد في آن واحد: النظام الاشتراكي في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والنظام الرأسمالي في البلدان الأخرى، يفرض على الدولة العالمية واجب رد هجمات العالم الرأسمالي (المقاطعة، الحصار...) وقيادة المجال الاقتصادي واستغلال العلاقات الاقتصادية مع الدول الرأسمالية (بفضل احتكار التجارة الخارجية الذي يمثل شرطا من الشروط الجوهرية للبناء الاشتراكي القويم، والقروض والسلفة والمناقصات...). يتعلق الأمر في المقام الأول، بربط صلات مع الخارج أينما كان ذلك تخدم مصلحة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لتقوية صناعته وإرساء أسس الصناعة الثقيلة وشبكة الكهرباء، وأخيرا تركيز صناعة تركيب ميكانيكي اشتراكية. إذ فقط عندما يحقق اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية استقلاله الاقتصادي، رغم الحصار الرأسمالي، يمكنه أن يحس بجد أنه محمي من تحطيم وارد لعملية البناء الاشتراكي ومن خضوع للنظام الرأسمالي العالمي.

إنّ الدول الرأسمالية، مهما كانت مصالحها في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، مترددة، مدفوعة إلى الاتجاه العكسي بفعل مصالحها التجارية والخوف من تطور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الذي هو تطور الثورة العالمية في ذات الوقت. إن التوجه نحو محاصرة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والحرب المعادية للثورة قصد تركيز نظام إرهاب أبيض عالمي، هو التوجه الجوهري والأساسي في سياسة القوى الرأسمالية.

إن المحاولات المنتظمة لحصار سياسي لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، تعاضم خطر عدوان لا تمتع الحزب الشيوعي في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية - فرع الأممية الشيوعية، وقائد الدكتاتورية العالمية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية

من انجاز واجباته الأمتية والدفاع عن كل المضطهدين: الحركة العمالية في البلدان الرأسالية، وحركة الشعوب المستعمرة ضد الإمبريالية والتضال ضد كل أشكال الاضطهاد القومي.

واجبات الطبقة العمالية العالمية نحو اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية

على الطبقة العمالية، التي اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وطنها الوحيد وصرح مكتسباتها والعامل الجوهري لتحررها العالمي، واجب المساهمة في نجاحات البناء الاشتراكي في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والدفاع عنه بكل الوسائل ضد هجمات القوى الرأسالية. «يطرح الوضع السياسي العالمي الآن الدكتاتورية العمالية على جدول الأعمال. فكل الأحداث السياسية العالمية تتركز، بصورة لا مرد لها حول هذه النقطة المركزية: صراع البرجوازية العالمية ضد جمهورية السوفيتات في روسيا، التي عليها حتماً أن تجتمع حولها حركات العمال المتقدمين السوفيتية في جميع البلدان وجميع حركات التحرر القومي والوطني والقوميات المضطهدة» (لينين).

واجب الطبقة العمالية العالمية هو أن تصدّ اعتداء الدولة الإمبريالية وحرها على اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بأكثر الأعمال الجماهيرية مثابرة وحزما وبنضال لقلب الحكومات الإمبريالية تحت شعار الدكتاتورية العمالية والتحاليف مع اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية.

سيكون من الضروري في المستعمرات، وخصوصا في مستعمرات الدول الإمبريالية التي تهاجم اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، أن تستغل انتقال قوات الإمبريالية المسلحة، لتطوير التضال المعادي للإمبريالية إلى أقصى درجة للإطاحة بنير الإمبريالية بالعمل الثوري واكتساب الاستقلال التام.

يشير تطوّر الاشتراكية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وتأثيره العالمي حقد القوى الرأسالية ووكيلها: الاشتراكية-الديمقراطية. لكنه يشير تعاطفا حيويا من جانب

الجماهير العظيمة من الشغيلة في العالم أجمع. ويخلق في الطبقات المضطهدة في كل البلدان إرادة صلبة للصراع بجميع الوسائل لصالح بلد الدكتاتورية العمالية في حال اعتداء إمبريالي.

وهكذا فإن تطور تناقضات الاقتصاد العالمي، وتطور الأزمة العامة في الرأسمالية والاعتداء الإمبريالي على اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، تنتهي بشكل لا مرد له إلى انفجار ثوري عظيم سيحطم الرأسمالية في البلدان «المتقدمة» ويفجر الثورة المضفرة في المستعمرات ويوسع بصورة كبيرة قاعدة الدكتاتورية العمالية، وتتكون منذ ذلك الوقت خطوة عظيمة نحو انتصار الاشتراكية في العالم نهائياً.



إسرائيلية الأهمية الشيوعية ونكبتها في النضال في سبيل الدكتاتورية العمالية

الاتجاهات التي تناصر الشيوعية العدا في الحركة العمالية

تصدم الشيوعية الثورية، خلال نضالها ضد الرأسمالية في سبيل الدكتاتورية العمالية، باتجاهات عديدة داخل الطبقة العمالية. تعبر تلك الاتجاهات، بدرجات متفاوتة، عن خضوع الطبقة العمالية فكريا للبرجوازية أو ضغطا على الطبقة العمالية من جانب البرجوازيين الصغرى والوسطى، اللتان تعارضان من حين لآخر، نظام رأس المال المالي، القاسي، لكنهما غير قادرتين على إتباع استراتيجيا وتكتيك متينين قائمين على فكر علمي، وغير قادرتين على خوض نضال منتظم وصارم التنظيم خاص بالطبقة العمالية. إن القوة الهائلة الاجتماعية في الدولة الإمبريالية وفي جميع مؤسساتها الثانوية -مدرسة، صحافة، مسرح، كنيسة- تظهر في الطبقة العمالية، في المقام الأول، من خلال وجود نزعة إيمانية وإصلاحية، وهي عائق رئيسي للثورة الاشتراكية العمالية. إن النزعة الإيمانية المغلفة بالدين في الطبقة العمالية تجد تعبيراً عنها في النقابات الإيمانية التي غالبا ما تكون مرتبطة بما يقابلها من منظمات سياسية برجوازية أو مرتبطة بإحدى المنظمات الدينية التابعة للطبقات المهجنة (النقابات الكاثوليكية، الشبيبة المسيحية، منظمات صهيونية، الخ...). إن جميع هذه النزعات التي تظهر بوضوح سيطرة مذهبية في بعض الأوساط العقلية لها غالبا سمة رومانسية إقطاعية.

تمثل الإصلاحية «الاشتراكية» المعاصرة الوجه التجاري والوفاق والعلمي والإمبريالي لخضوع الطبقة العمالية لتأثير البرجوازية. إن نموذجها الناجز في أيامنا هذه هو فيدرالية العمل الأمريكية بعدائها الواعي للاشتراكية ومعاداتها البيئة للثورة، وذلك بمباشرتها تطبيق القانون الأمريكي. وأصبحت الدكتاتورية «الفكرية» الليبروقراطية النقاية الأمريكية (التي

أصبحت مألوفة، وتعتبر هي نفسها عن دكتاتورية الدولار «الفكرية» جزءاً جوهرياً مكوناً لنظرية وممارسة الاشتراكية-الديمقراطية العالمية وزعماء أممية أمستردام عبر وساطة المذهب الإنجليزي والاشتراكيين الرجعيين في حزب العمل. ويعكف قادة الاشتراكية-الديمقراطية في ألمانيا والنمسا على أكساء تلك النظريات نفسها جملًا ماركسية لستر خيانتهم التامة للماركسية.

تملك الإصلاحية «الاشتراكية»، وهي العدو الرئيسي للشيوعية الثورية داخل الحركة العمالية، قاعدة تنظيمية عريضة قوامها الأحزاب الاشتراكية-الديمقراطية والنقابات الإصلاحية عبر تلك الأحزاب. وتظهر كقوة موجهة ضدّ الثورة العمالية من خلال كامل سياستها ونظريتها.

في السياسة الخارجية، شاركت الأحزاب الاشتراكية-الديمقراطية في الحرب الإمبريالية، تحت شعار «الدفاع الوطني»، فقدمت مسانبتها لتوسع الدول الإمبريالية و«السياسة الاستعمارية» في كل لحظة. فمن ذلك أنها ساندت التوجّه المضاد للثورة للقوى الإمبريالية نحو «الحلف المقدس» (عصبة الأمم). وبشّرت بـ«الإمبريالية العليا». ووجهت الجماهير على أساس شعارات سلمية زائفة. وساندت بنشاط التحضير لحرب إمبريالية على اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية. تلك هي الخصائص المميزة للسياسة الخارجية عند الإصلاحية.

في السياسة الداخلية، وضعت الاشتراكية-الديمقراطية على عاتقها مهمة الدفاع عن النظام الرأسمالي والتعاون معه. فساندت دون تحفظ، ترشيد الرأسمالية واستقرارها، والسلم الطبقي و«السلم الصناعي» وسياسة إدماج المنظمات العمالية في منظمات الأعراف ودولة النهب الإمبريالية، وتطبيق «الديمقراطية الاقتصادية» التي ليست في الواقع سوى الخضوع التام لرأس المال الاحتكاري، وعبادة الدولة الإمبريالية وخصوصاً تعاليمها الديمقراطية الزائفة.

وشاركت في إنشاء أجهزة تلك الدولة (شرطة، جيش، حرس، عدالة طبقية). وازدادت عن الدولة من كل هجوم تشنه عليها الطبقة العالمة الشوعية الثورية. وقامت بدور الجزائر في الأزمت. تلك هي السياسة الداخلية عند الإصلاحية، وعندما تمارس التضال النقاى، تضع على عاتقها فيه مهمة تجنيد الطبقة الرأسالية أي اهتزاز وتضمن عدم الخرق التام للملكية الرأسالية مهما كان الأمر.

في مجال النظرية، ارتدت الاشتراكية-الديمقراطية نهائيا عن الماركسية وذلك بمرورها من التحريفية إلى الإصلاحية الليبرالية البرجوازية. فقد استبدلت المذهب الماركسي حول تناقضات الرأسالية بالتطور المنسجم للنظام. ووضعت في رفوف الأرشيف مذهب الأزمت واستمرار إفقار الطبقة العالمة. وحوّلت نظرية الصراع الطبقي العنيدة والمهددة إلى تبشير ساذج بالسلم الطبقي. وحوّلت مذهب اشتداد خطورة التناحر الطبقي إلى موعظة برجوازية صغيرة توصي بـ «إحلال الديمقراطية» في رأس المال. واستبدلت نظرية حتمية الحروب في النظام الرأسالي بتضليل برجوازي قوامه نزوع إلى السلم وتبشير باطل بالإمبريالية العالمة. واستبدلت نظرية سقوط الرأسالية بالثورة بعملة زائفة قوامها أن تتحول الرأسالية «النقية» إلى اشتراكية سلميا. واستبدلت الثورة بالنمو. واستبدلت تحطيم الدولة البرجوازية بالاقتصار على المشاركة فيها. وأحلّت نظرية دعم البرجوازية محل الدكتاتورية العالمة. وأحلّت الدفاع عن الوطن الإمبريالي محل مذهب التضامن العالمة الأممي. وأحلّت فلسفة مثالية ممتقة بمخلّفات دينية محل مادية ماركس الجدلية.

توجد عدة تيارات صلب هذه الإصلاحية الاشتراكية-الديمقراطية، تبين بوضوح خاص التفسخ البرجوازي عند الاشتراكية-الديمقراطية.

«الاشتراكية البتاءة» (ماكدونالد وشركائه)، وصلت إلى حد الدعوة إلى التضال ضدّ الثورة العالمة وإقرار النظام الرأسالي. وهي تواصل تقاليد الاتجاه الفايبي الليبرالي والبرجوازي (ويب، برنار شو، اللورد أوليفي وغيرهم). فهي تنكر مبدئيا الدكتاتورية العالمة واعتماد العنف ضدّ البرجوازية وتعتمد ضدّ الطبقة العالمة والشعوب المستعمرة. وتدود عن الدولة الرأسالية. وتدعو إلى رأسالية الدولة تحت غطاء الاشتراكية. وتنادي

مثلاً هو الحال عند أكثر مفكري الإمبريالية ابتداءً في العالم) بنظرية غير علمية في الصراع الطبقي. فـ«الاشتراكية البتاءة» تدعو لفظاً إلى برنامج مسالم قوامه التأميم بعوض، وضرائب على الربح العقاري والميراث والربح المضاف، كوسيلة للقضاء على الرأسمالية. وإذ تعادي اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية بحزم، فإنها تمثل عدواً نشيطاً للحركة الشيوعية للطبقة العاملة والثورات الوطنية.

مذهب التعاون أو اشتراكية التعاون (شارل جيد، توتوميانز وشركائهما). يرفض هذا المذهب، بكل قوة الصراع الطبقي. وينادي بالتعاون الاستهلاكي كوسيلة للانتصار على الرأسمالية. وهو يساهم في ذات الوقت، عملياً، وبكل الوسائل في تقوية النظام الرأسمالي. إنه ضرب من ضروب «الاشتراكية البتاءة». ويمتلك «مذهب التعاون» هذا جهازا دعائياً واسعاً في المنظمات الجماهيرية وتعاونيات الاستهلاك. ويقوم بتأثير منتظم في الحياة اليومية لأوسع الجماهير. وهو يحارب بشراسة الحركة العاملة الثورية ويعرقل تحقيق أهدافها. هذا المذهب هو أحد أكثر عناصر الإصلاحية المضادة للثورة نشاطاً.

«الجمعية الاشتراكية» (باتي، أراج، هبسن وغيرهم). يحاول هذا الاتجاه بالاعتماد على الانتخابات أن يجمع بين النزعة النقابية «الثورية» والمذهب الفاياني الليبرالي البرجوازي، وبين اللامركزية الفوضوية (الجمعيات الصناعية القومية) ومركزة رأسمالية الدولة، وبين التعاون الحرفي المحدود والتقليدي والرأسمالية المعاصرة. وينطلق من مطلب لفظي قوامه «الإطاحة بالأجرة» التي يعتبرها «غير أخلاقية» وينبغي أن تعوّض بالمراقبة العاملة للصناعة. ويتجنب هذا الاتجاه المسألة الجوهرية: مسألة السلطة، ويسعى لجمع العمال والمتقنين والفنيين في فيدرالية قومية صناعية قوامها «الجمعيات» ثم تحويلها سلمياً إلى أجهزة إدارية للصناعة في إطار الدولة البرجوازية («المراقبة الداخلية»). والواقع أن هذا الاتجاه يدافع عن تلك الدولة. ويخفي طابعها الطبقي والإمبريالي المعادي للطبقة العاملة. وهو يوكل للدولة، التي يعتبرها «فوق الطبقات»، دور ممثل لمصالح «المستهلكين» المشتركة كمركز ثقل يقابل «المنتجين» المنظمين في جمعيات، أي دور ممثل لطبقات المجتمع الرأسمالي على أساس المهن ومالها من دور اجتماعي في الإنتاج. إن «الجمعية الاشتراكية» تفتح بذلك الطريق أمام «دولة التعاون» الفاشية. ومعظم أنصار هذه

الحركة يرفضون البرلمانية و«العمل المباشر» وهم يحصرون الطبقة في خمول تام وخضوع سلبي أمام البرجوازية. إن هذه الاشتراكية هي ضرب من ضروب الانتهازية خيالي وذا نزعة تقايية، وبالتالي لا يمكن أن لا يكون لها دور مضاد للثورة.

الماركسية النمساوية، هي ضرب آخر خاص من ضروب الإصلاحية الاشتراكية-الديمقراطية وجزء مكون لـ«يسار» الاشتراكية-الديمقراطية. إنها تمثل أكثر الطرق دهاء لتضليل الجماهير العالمية. فهي تتكلم بجمل ماركسية في الوقت الذي تقطع فيه صلتها بالمبادئ الأساسية للماركسية الثورية (يعلن الماركسيون النمساويون أنهم من أتباع كانط وماخ في الفلسفة...)

ويعتزج هذا الاتجاه بالدين دون حرج. ويستعير من الإصلاحيين الإنجليز نظرية «الديمقراطية الوظيفية». ويقف على أرضية بناء الجمهورية، أي بناء الدولة البرجوازية. توصي الماركسية النمساوية بالتعاون الطبقي خلال ما تسميه بفترات «توازن القوى الاجتماعية»، أي بالضبط عندما تنضح الأزمة الثورية. ليست هذه النظرية سوى تبرير دعم البرجوازية لتحطيم الثورة العالمية تحت قناع حماية «الديمقراطية» من الهجمات الرجعية؛ فما تقبله الماركسية النمساوية من عنف حال هجوم رجعي إنما يتحول موضوعيا، في الواقع العملي إلى عنف رجعي ضدّ الثورة العالمية. إن «الدور الوظيفي» الذي تمارسه الماركسية النمساوية يكمن في تضليل العمال الذين يتوجهون نحو الشيوعية. إنها أكثر أعداء الطبقة العالمية عنادا، وهي على عناد أكبر من عناد أنصار القرصنة الاشتراكية-الديمقراطية المكشوفين.

فإذا كان جميع هذه الاتجاهات، وهي أجزاء مكونة للإصلاحية الاشتراكية-الديمقراطية، يشكل ما نسميه وكيل البرجوازية الإمبريالية داخل الطبقة العالمية، فإن الشيوعية تعارض أيضا تيارات أخرى برجوازية صغيرة تعبّر عن تقلبات الشرائح الاجتماعية غير المستقرة، (البرجوازية الصغرى الحضرية، برجوازية وسطى في طور الانحلال، شريحة رثة من الطبقة العالمية، مثقفون هُمّش غير واضعي المعالم الطبقيّة، حرفيون أصبحوا

بؤساء، بعض مجموعات الفلاحين، وغيرهم من العناصر كثير). وتتميز هذه التيارات بتذبذب سياسي كبير جدا. وتمر من خلال جمل يسارية سياسية يمينية أو تسقط في الغامرة، وتستند على ضجيج سياسي في كل صوب وحذب عوض معرفة موضوعية بالقوى. وغالبا ما تتر من أكثر «المغلاة» الثورية قرفا إلى أعمق تشاؤم وانهزام أمام العدو، ويمكن لهذه التيارات في بعض الظروف، وخاصة عند التغيرات الفجائية في الوضع السياسي وضرورة التراجع المؤقت، أن تقوم بدور تشتيت صفوف الطبقة العاملة بشكل كبير الخطورة لتعرقل بذلك الحركة العاملة الثورية.

الفوضوية. سقط أكثر ممثلوها شهرة (كروبتكين، جان كراف) في الخيانة. وانتقلوا أثناء حرب 1914-1918 إلى جانب البرجوازية. ينفي هذا الاتجاه ضرورة منظمات كبيرة مركزية ومنضبطة للطبقة العاملة لتبقى عاجزة أمام منظمات رأس المال القوية. ويجيد الطبقة العاملة عن طرق التنظيم والتضال الجماهيري وذلك بالدعوة إلى الإرهاب الفردي. ويرفض الدكتاتورية العاملة باسم «حرية» مجردة، ليجرد بذلك الطبقة العاملة من سلاحها الأكثر نجاعة ضد البرجوازية ومالها من جيوش وأجهزة ردع. وإذ تبعد الفوضوية عن أي حركة جماهيرية في أكثر مراكز التضال العمالي أهمية، فإنها تسير نحو تقلص مطرد لتصبح فرقة تندمج موضوعيا في جبهة القوى المضادة للثورة وذلك من خلال كامل تكتيكها ونشاطاتها وخاصة منها تلك الموجهة ضد الدكتاتورية العاملة في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية.

الزعة النقاوية «الثورية». شأنها شأن الفوضوية، مرّ عديد من مفكرها، في أكثر الأوقات حرجا من الحرب إلى الثورة المضادة «المعادية للبرلمانية» من الطراز الفاشي أو أصبحوا دعاة سلم وإصلاح من طراز الديمقراطية-الاشتراكية وذلك برفضهم التضال السياسي (وخصوصا البرلمانية الثورية) والدكتاتورية العاملة الثورية وبدعوتهم إلى لامركزية هيكل الحركة العاملة بوجه عام والحركة النقاوية بوجه خاص ورفضهم لضرورة حزب الطبقة العاملة ورفضهم الانتفاضة، وأخيرا باستنقاصهم من أهمية الإضراب العام. («تكتيك الأيادي المكتوفة»). وأبنا كان لها بعض تأثير إلا وعرقلت تجدر الجماهير

العالية، مما يجعلها، من هذه الزاوية، تقف على نفس الأرضية التي تقف عليها الاشتراكية-الديمقراطية.

تلتقي جميع تلك الاتجاهات والضروب مع الاشتراكية-الديمقراطية؛ وذلك يجعل جميعها يكون جبهة موحدة مع الاشتراكية-الديمقراطية ضدّ اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية وإن تباينت في درجة الحزم. لقد أخذت الاشتراكية-الديمقراطية، التي ارتدت نهائياً عن الماركسية، تستند باطراد، في جزء منها، على مذهب ليبرالي-إصلاحي رسمي «للاشتراكية» البرجوازية لدى الأئمة الثانية.

في البلدان المستعمرة وضمن الشعوب والعروق المضطّدة، تعارض الشيوعية داخل الحركة العالية، تأثير اتجاهات خصوصية تلعب ضرباً من الأدوار الإيجابية في بعض مراحل محددة، لكنها تصبح قوى رجعية في مراحل جديدة.

كان مذهب صن-يات-صن في الصين، مذهباً «اشتراكياً» برجوازيًا صغيراً وشعبياً. ففهوم الشعب في مذهب المبادئ الثلاثة (القومية، الديمقراطية، الاشتراكية) يجب مفهوم الطبقات الاجتماعية ويزيحه. فليست الاشتراكية في هذا المذهب نمطاً خاصاً من الإنتاج تحقّقه طبقة معينة ألا وهي الطبقة العالية، بل هي وضع غير محدد المعالم من الرخاء العام، ولا يرتبط التّضال ضدّ الإمبريالية بتطور الصراع الطبقي في البلاد. لذلك فإن مذهب صن-يات-صن الذي لعب دوراً إيجابياً كبيراً في المرحلة الأولى من الثورة الصينية، أصبح بفعل التمايز الاجتماعي اللاحق وسير الثورة الصينية، عائقاً لتلك الثورة. إن أتباع مذهب صن-يات-صن الذين يعظمون بوجه خاص سمات ذلك المذهب الذي أصبح رجعيًا من الناحية الموضوعية، يتخذون منه مذهباً رسمياً للكيومنتانغ الذي أصبح معادياً للثورة بصورة مكشوفة. ويجب بالتالي، أن يرفق التكوين الفكري عند جماهير الطبقة العالية والشغيلة الفلاحية في الصين بنضال حيوي ضدّ أحابيل الكيومنتانغ وأن يقع تجاوز مخلفات مذهب صن-يات-صن.

إن اتجاهات من قبيل مذهب غاندي المشبعة بأفكار دينية بشكل عميق والتي ترفع أشكال الاقتصاد الاجتماعي الأكثر رجعية وتأخرا إلى مرتبة المثل ولا ترى من مخرج إلا في الرجوع إلى تلك الأشكال المتأخرة لا في الاشتراكية العالية. وتبشر بالسلبية ورفض الصراع. تصبح مثل هذه الاتجاهات قوى رجعية مكشوفة خلال تطور الثورة. ويصبح مذهب غاندي باطراد في تعارض مع ثورة الجماهير الشعبية، ويجب على الشيوعية أن تحاربه بجوية.

يمثل مذهب غارفي المالكين الصغار والعمال السود في أمريكا. وحافظ على بعض تأثير على جماهير السود. لقد أصبح، أيضا، عائقا أمام دخول تلك الجماهير الطريق الثوري. فبعد أن طالب بمساواة اجتماعية تامة للسود، تحوّل إلى ضرب من «صهيونية» سوداء. فعوض أن يتشبث بالتضال ضدّ الإمبريالية الأمريكية رفع شعار «العودة إلى إفريقيا». لا يحتوي هذا المذهب الخطير على أي شيء ديمقراطي حقا، وينساق في إثارة السات الأرسقراطية لـ«مملكة سوداء» لا وجود لها، ويجب أن يواجه بمقاومة حيوية؛ فهو لا يساهم في نضال الجماهير السود التحرري ضدّ الإمبريالية الأمريكية، بل يعرقل ذلك النضال.

تعارض الشيوعية العالية كل تلك الاتجاهات. إنها مذهب الطبقة العالية الثورية العالمية العظيم. وهي تتمايز عن كلّ تلك الاتجاهات، وفي مقدمتها الاشتراكية-الديمقراطية، بالتضال الثوري، النظري والعملي، الذي تخوضه في اتفاق تام مع مذهب ماركس وأنجلس في سبيل الدكتاتورية العالية، مستخدمة جميع أشكال عمل الطبقة العالية الجماهيري.

المهمات الجوهريّة في الإستراتيجية والنكثك الشيوعيين

يفترض نضال الأممية الشيوعية المظفر في سبيل الدكتاتورية العالية، وجود حزب شيوعي متمرس في المعارك ومنضبط ومركز وله وثيق الارتباط بالجماهير. إن الحزب هو

طليعة الطبقة العمالية، طليعة مؤلفة من خيرة عناصر تلك الطبقة وأكثرهم وعياً وأكثرهم نشاطاً وأكثرهم شجاعة. فالحزب الشيوعي يجسد كامل التضال العمالي. وهو مصقول بالنظرية الثورية الماركسية. ويمثل المصالح العامة والثابتة لكامل الطبقة. فهو يجسد وحدة مبادئ الطبقة العمالية ووحدة إرادتها ووحدة عملها الثوري. إنه يشكل منظمة ثورية درعها الانضباط الحديدي ونظامٌ ثوري من المركزية الديمقراطية الأكثر استقامة. ويمكن بلوغ تلك النتائج بوعي الطليعة العمالية وتسخير نفسها للثورة وصلتها الدائمة بالجمهير العمالية وصحة قيادتها السياسية التي تنيرها وتحقق منها عبر تجربة تلك الجماهير نفسها. ولكي يحقق الحزب الشيوعي مهمته التاريخية (إرساء الدكتاتورية العمالية) يجب عليه أن يتبع في المقام الأول، الأهداف الإستراتيجية التالية وأن يبلغها:

أن يجتذب إليه أغلبية طبقته الخاصة، بما فيها العاملات والشبيبة العمالية. فيجب عليه في هذا المضمار أن يضمن تأثيراً حاسماً للحزب الشيوعي على المنظمات الجماهيرية الواسعة للطبقة العمالية (سوفييتات، نقابات، لجان المؤسسات، تعاونيات، منظمات رياضية وثقافية وغيرها). ومما له أهمية خاصة في جذب أغلبية الطبقة العمالية، أن يسيطر الحزب على النقابات تلك المنظمات الجماهيرية حقا للطبقة العمالية، والمرتبطة بنضالها اليومي. وإن إحدى أهم مهمات المرحلة التحضيرية هي العمل في النقابات الرجعية التي تجب السيطرة عليها بهمة وكسب ثقة أوسع جماهيرها النقابية وإزاحة قادتها الإصلاحيين.

كما يفترض كسب الدكتاتورية العمالية، أن تهيمن الطبقة العمالية على الشرائح الواسعة من الجماهير الكادحة. ويجب على الحزب الشيوعي لبلوغ هذا الهدف أن يجذب إليه الجماهير الفقيرة من سكان المدن والأرياف والشرائح الدنيا من المثقفين وفي كلمة واحدة «ضعاف الناس»، أي السكان البرجوازيين الصغار بوجه عام. وإن توجيه العمل نحو تأثير الحزب على الفلاحين له أهمية خاصة. إذ يجب على الحزب أن يضمن مساندة تامة من جانب أكثر العناصر قريبا للطبقة العمالية في الريف: عمال الزراعة والفلاحون الفقراء. فتنشأ إذن ضرورة تنظيم العمال الزراعيين بوصفهم ذلك، ومساندة نضالهم ضد البرجوازية الفلاحية بكل الوسائل. وإتباع نشاط حيوي بين الفلاحين الصغار والفلاحين المشتتين. ويجب على سياسة الحزب الشيوعي أن يبذل الجهد لتحديد الفلاحين المتوسطين (في

البلدان الرأسالية المتطورة). إن تحقيق مختلف هذه المهام من جانب الطبقة العمالية، التي أصبحت ممثلاً لمصالح الشعب بأسره وقائدا للجماهير الشعبية الواسعة في نضالها ضدّ اضطهاد رأس المال المالي، هو الشرط الضروري الذي لا بد منه لثورة شيوعية مظفرة.

يمثل النضال الثوري في المستعمرات وأشباه المستعمرات والبلدان التابعة، من جهة النضال العالمي الذي تخوضه الطبقة العمالية، إحدى أهمّ مهمات الأُمّية الشيوعية الإستراتيجية. ويفترض هذا النضال كسب أوسع جماهير الطبقة العمالية والفلاحين في المستعمرات تحت راية الثورة. ويستحيل كسبهم على ذلك النحو دون تعاون وثيق بين الطبقة العمالية في الأمم المضطّدة والجماهير الكادحة في الأمم المضطّدة. فإذ تنظّم الأُمّية الشيوعية الثورة ضدّ الإمبريالية تحت راية الدكتاتورية العمالية في بلدان القوى المسماة «متمدّنة»، فإنها تدافع عن كل مقاومة للعنف الإمبريالي في المستعمرات وشبه المستعمرات والبلدان التابعة (مثل ذلك، أمريكا اللاتينية). وهي تحارب بدعايتها كل ضروب التعصب القومي وكل الأساليب الإمبريالية التي تمارسها هذه الأخيرة تجاه العروق والشعوب المظلومة أكانت كبيرة أم صغيرة (النظرة إلى السود، و«اليد العمالية الصفراء»، ومعاداة السامية). إنها تساند نضال تلك العروق وتلك الشعوب ضدّ برجوازية الأمم المضطّدة. وتحارب الأُمّية الشيوعية، في المقام الأول، التعصب القومي لدى القوى العظمى، ذلك التعصب الذي يقُدّسه كل من البرجوازية الإمبريالية وعونها الاشتراكي-الديمقراطي: الأُمّية الثانية. وتعارض الأُمّية الشيوعية، دوماً، ممارسات الإمبريالية بسلك الاتحاد السوفييتي الذي استطاع أن يقيم علاقات أخوية بين شعوب متساوية الحقوق.

يجب على الأحزاب الشيوعية في البلدان الإمبريالية، أن تساعد بانتظام الحركات الثورية التحريرية في المستعمرات، وحركات القوميات المضطّدة بوجه عام. إن واجب تقديم العون الأكثر نشاطاً لتلك الحركات، مُلقًى بالدرجة الأولى، على عاتق عمال البلد الذي تخضع له أمة مضطّدة خضوعاً سياسياً أو اقتصادياً أو مالياً. ويجب على الأحزاب الشيوعية أن تهتف عالياً بحق انفصال المستعمرات وأن تتشبث بذلك الانفصال، أي استقلال المستعمرات عن الدول الإمبريالية. ويجب عليها أن تعترف بحق المستعمرات

في الدفاع المسلح ضدّ الإمبريالية (الحق في الانتفاضة والحرب الثورية). وأن يتشبث وأن يساند ذلك التضال بكل الوسائل. وعلى الأحزاب الشيوعية نفس الواجبات تجاه جميع الأمم المضطّدة.

يجب على الأحزاب الشيوعية في المستعمرات وشبه المستعمرات، أن تحارب الإمبريالية الأجنبية بشراسة في الوقت الذي تتشبث فيه، وجوبا، بالتقارب والتحاليف مع الطبقة العمالية في البلدان الإمبريالية، وأن ترفع وتنشر وتطبق شعار الثورة الزراعية علنا وذلك بإنهاض جماهير الفلاحين للإطاحة بنير المالكين العقاريين. وأن تحارب التأثير الرجعي والتقليدي لرجال الدين وبعثات التبشير ومجموعات أخرى تشبهها.

إن المهمة الأساسية هنا هي تكوين منظمات مستقلة للعمال والفلاحين (حزب شيوعي كحزب خاص بالطبقة العمالية، نقابات، رابطات ولجان الفلاحين، سوفيات في الحالات الثورية وغيرها) وسحبها من تحت تأثير البرجوازية الوطنية، التي لا يمكن قبول اتفاقات مؤقتة معها إلا إذا لم تعرقل تنظيم العمال والفلاحين تنظيما ثوريا وإذا كانت تحارب الإمبريالية فعلا.

على الحزب الشيوعي عند وضع تكتيكه أن يأخذ بعين الاعتبار الوضع الملموس في الداخل والخارج وميزان القوى الاجتماعي ودرجة استقرار البرجوازية وقوتها ودرجة استعداد الطبقة العمالية وموقف الشرائح الوسطى... فبالاعتماد على هذه الظروف العامة وضرورة تحريك أوسع الجماهير وتنظيمها في أكثر لحظات التضال حرجا، يضع الحزب شعاراته ويحدد أساليبه في الصراع. وإذا يرفع الحزب شعارات انتقالية ويصوغ مطالب جزئية يحددها الوضع الملموس، وجب عليه أن يخضع تلك المطالب وتلك الشعارات للهدف الثوري الذي هو الاستيلاء على السلطة والإطاحة بالجمع الرأسمالي. وسيكون من غير المقبول أيضا أن يهمل الحزب حاجيات التضال اليومي للطبقة العمالية أو أن ينحصر، عكس ذلك، في حدود تلك الحاجيات وذلك النضال. فهتمته هي أن يستند على تلك الحاجيات كمنقطة انطلاق وأن يقود الطبقة العمالية نحو المعركة الثورية من أجل السلطة.

إذا كان هنالك نهوض ثوري والطبقات القائدة مشتتة والجماهير في حالة غليان ثوري والشرائح الوسطى مستعدة، خلال ترددها، أن تلتحق بالطبقة العمالية وإذا كانت

الجمهير مهيأة للصراع والتضحيات، فإن هدف حزب الطبقة العاملة هو أن يقوده مباشرة إلى الهجوم على الدولة البرجوازية. وخلال قيامه بذلك يعلن شعارات انتقالية مطردة الحدّة (سوفييتات، مراقبة عمالية للإنتاج، لجان فلاحية لاتزاع الملكية العقارية الكبيرة، نزع سلاح البرجوازية، تسليح الطبقة العاملة وغيرها) وتنظيم أعمال جماهيرية، يخضع لها، وجوبا، كامل تحريض الحزب ودعايته بما في ذلك التحريض البرلماني. ومن ضمن تلك الأعمال الجماهيرية: الإضرابات والمظاهرات المندمجة والإضرابات المرفقة بالمظاهرات المسلحة، وأخيرا الإضراب العام المشفوع بالانتفاضة المسلحة ضدّ سلطة الدولة البرجوازية. يخضع هذا الشكل الأخير، وهو أعلى أشكال النضال، لقواعد الفن العسكري ويفترض خطة إستراتيجية للعمليات الهجومية ومثابرة الطبقة العاملة وبطولتها. وتكون أعمال هذا الشكل بالضرورة مشروطة بتنظيم الجماهير الهائلة على أساس قتالي حيث أن شكله بالذات يدفع ويعمى أكبر عدد ممكن من الشغيلة (سوفييتات نواب العمال والفلاحين، سوفييتات الجنود وغيرها) وبتقوية العمل الثوري في الجيش والأسطول.

من الضروري أثناء الانتقال إلى شعارات جديدة أكثر حدة، الاعتدال على القاعدة اللينينية الأساسية في التكتيك السياسي. إن قوام تلك القاعدة هو أن نعرف كيف نسير بالجمهير إلى مواقف ثورية مع تمكينهم من الاقتناع بصحة سياسة الحزب عبر تجربتهم الخاصة. إن عدم ملاحظة هذه القاعدة، يؤدي حتما إلى القطيعة مع الجماهير وإلى «الانقلابية» وإلى التفسخ الفكري للشيوعية الذي يؤدي إلى تشيخ «يساري» وإلى نزوع إلى المغامرة «الثورية» البرجوازية الصغيرة. ولكن سوف لن يكون أقل خطرا إن لم يقع استغلال ذروة وضع ثوري عندما يكون من واجب الحزب الهجوم على العدو بشجاعة وصلابة. إن تفریطا في مثل تلك الفرصة وعدم إشعال الانتفاضة إنما يعني ذلك ترك المبادرة للعدو وهزم الثورة.

إذا لم يكن هنالك نهوض ثوري، وجب على الأحزاب الشيوعية أن تستند على حاجيات الشغيلة اليومية لتصوغ شعارات ومطالب جزئية رابطة إياها بأهداف الأممية الشيوعية الأساسية. وأن تتجنّب، رغم ذلك، اعلان الشعارات الانتقالية التي تلائم بصورة خاصة الوضع الثوري والتي تتحول في غياب مثل ذلك الوضع إلى شعارات

اندماج في المنظمات الرأسالية (مثل ذلك المراقبة العالية...)، إن الشعارات والمطالب الجزئية هي عموماً إطار مطلق لتكتيك جيد. فلا تنفصل الشعارات الانتقالية عن الوضع الثوري. كما أن رفض المطالب الجزئية والشعارات الانتقالية «من حيث المبدأ» لا يتفق والمبادئ الشيوعية في التكتيك. فسيكون ذلك في الواقع الحكم على الحزب بالسلبية والانعزال عن الجماهير.

إن تكتيك الجبهة الموحدة، وهي أكثر الطرق نجاعة في التضال ضد رأس المال وتحريك الجماهير بروح طبقية، وهي طريقة لفضح وعزل القادة الإصلاحيين، هو أحد عناصر تكتيك الأحزاب الشيوعية خلال كامل المرحلة التي تسبق النهوض الثوري.

يفترض التطبيق الصحيح لتكتيك الجبهة الموحدة، وبوجه عام، حلّ مشكل كسب الجماهير، بدوره، عملاً منتظماً وثابتاً في النقابات وباقي المنظمات الجماهيرية لطبقة العمالية. والواجب المباشر على كل شيوعي أن ينخرط في النقابات ولو كانت أكثرها رجعية طالما أنها منظمات جماهيرية.

فلا نستطيع أن نكون على رأس التضال العمالي وأن نجذب حول الحزب جماهير النقابيين، دون أن نقوم بعمل ثابت ومستمر في النقابات والمؤسسات قوامه الدفاع الحيوي والصلب عن مصالح العمال ترافقه محاربة البيروقراطية الإصلاحية محاربة لارحمة فيها.

فعلى عكس سياسة الإصلاحيين الانقسامية، يدافع الشيوعيون عن الوحدة النقابية على أساس الصراع الطبقي في كل بلد وعلى النطاق العالمي بدفاعهم وتقويتهم الأمية النقابية الحمراء، بكل قواهم.

تضع أحزاب الأمية الشيوعية على عاتقها مهمة الدفاع عن المصالح المباشرة واليومية للجماهير العمال والشغيلة بوجه عام أيما كان ذلك، مستغلة منبر البرلمان البرجوازي لغاية التحريض والدعاية الثوريين ومخضعة كل أهداف التضال الجزئية للتضال في سبيل الدكتاتورية العمالية. وإذا تقوم بكل ذلك فإنها تصوغ مطالب جزئية وتضع شعارات في المجالات الرئيسية التالية:

المسألة العمالية (بالمعنى الضيق للكلمة)، المسائل المتعلقة بالتضال الاقتصادي (التضال ضد رأس المال الاحتكاري، الأجور، يوم العمل، التحكم الإجباري)، التي تصح

مسائل نضال سياسي عام (احتجاجات صناعية كبرى، حقوق التعاون والإضراب وغيرها)، والمسائل المحض سياسية (ضرائب، غلاء المعيشة، فاشية، هجوم على الأحزاب الثورية، إرهاب أبيض، السياسة العامة للحكومة)، ومسائل السياسة العالمية (الموقف تجاه اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية والثورات الوطنية، النضال في سبيل وحدة الحركة النقابية الأممية، النضال ضدّ الإمبريالية والتهديد بالحرب، التحضير المنتظم للنضال ضدّ الحرب الإمبريالية).

في المسألة الفلاحية، يخلق مشكل الضرائب والرهن والنضال ضدّ رأس مال الربا ونقص الأرض الذي يعاني منه الفلاحون الفقراء والريع (أكرء الأرض أو الضيعة) والمكوس...، يخلق كل ذلك مطالب جزئية من نفس الدرجة. يجب على الحزب الشيوعي انطلاقاً من ذلك، أن يقوي ويعمم شعاراته إلى حد إعلان مطلب حجز ضيعات كبار المالكين العقاريين، وإعلان الحكومة العمالية والفلاحية (رديف الدكتاتورية العمالية في البلدان الرأسمالية المتطورة وريديف دكتاتورية العمال والفلاحين الديمقراطية في البلدان المتأخرة ومختلف المستعمرات).

ومن الضروري أيضاً إتباع عمل منتظم بين الشباب العمالي والفلاحي (أساساً عبر أممية الشباب الشيوعية وفروعها). وكذلك بين النساء العاملات والفلاحات بالاعتماد على ظروف حياتهن ونضالهن مع ربط مطالبهن بالمطالب العامة وبشعارات كفاح الطبقة العمالية.

في النضال ضدّ اضطهاد الشعوب المستعمرة، تصوغ الأحزاب الشيوعية، في المستعمرات، حتّى المطالب الجزئية التي يملها الوضع الخاص في كل بلد: مساواة تامة بين القوميات والعروق والإطاحة بامتيازات الأجانب وحرية العمال والفلاحين في تكوين الجمعيات؛ تقليص يوم العمل؛ منع تشغيل الأطفال؛ الإطاحة بعقود النهب والربا؛ تقليص الإيجار وتحضير إلغاءه؛ تقليص الضرائب ورفض تسديدها... يجب أن تكون كل هذه الشعارات الجزئية خاضعة للمطالب الجوهرية عند الأحزاب الشيوعية: استقلال البلاد استقلالاً تاماً؛ طرد الإمبرياليين؛ حكومة عمالية وفلاحية؛ الأرض للشعب ويوم عمل من ثماني ساعات...

على الأحزاب الشيوعية في البلدان الإمبريالية واجب الدفاع عن ذلك التّضال في المستعمرات والمطالبة بعناد بعودة الجيوش الإمبريالية إلى بلدانها، والدفاع عن البلدان المضطهدة المناضلة في سبيل التحرر وذلك بالدعاية في الجيش والأسطول، وتحريك الجماهير لمقاطعة نقل الجيوش والأسلحة. كما تنظم إلى جانب هذه الأعمال، إضرابات وأشكالا أخرى من الاحتجاج الجماهيري...

على الأمانة الشيوعية أن تقدم انتباهها خاصا للتحضير المنتظم ضدّ أخطار حرب إمبريالية. وفضح، بلا رحمة، الاشتراكية-القومية والاشتراكية-الإمبريالية والجمل السلمية التي تخفي أهدافا إمبريالية لدى البرجوازية. ونشر شعارات الأمانة الشيوعية الجوهرية. وإتباع عمل تنظيمي في هذا الاتجاه كل يوم مع المزج فيه وجوبا الأشكال الشرعية بالأشكال غير الشرعية. وإتباع عمل منتظم في الجيش والأسطول. ذلك ما يجب أن يكون قوام نشاط الأحزاب الشيوعية. ويجب أن تكون شعارات الأمانة الشيوعية الأساسية كما يلي: تحويل الحرب الإمبريالية حربا أهلية. هزيمة حكومته الإمبريالية. الدفاع عن اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية والمستعمرات بكل الوسائل والدعاية لتلك الشعارات. وفضح الخطب «الاشتراكية» والقناع «الاشتراكي» عند عصبة الأمم، والتذكير الدائم بتجربة حرب 1914-1918. كل ذلك واجبات إجبارية تشمل جميع فروع الأمانة الشيوعية وجميع أعضائها.

يستوجب التعاون في النشاط والأعمال الثورية وحسن قيادته، انضباطا طبقيا أميا عند الطبقة العاملة، انضباطا أساسه الجوهري هو أكثر الانضباط الأممي صرامة في صفوف الأحزاب الشيوعية. ويجب أن يتجسّد ذلك الانضباط الشيوعي الأممي في إخضاع المصالح الجزئية والمحلية للحركة لمصالحها العامة والثابتة وفي التطبيق المستقيم لجميع قرارات الأمانة القيادية في الأمانة الشيوعية من جانب كل الشيوعيين.

خلافًا للأمانة الثانية الاشتراكية-الديمقراطية، حيث يخضع كل حزب لانضباط برجوازيته القومية و«وطنيته»، لا تعرف فروع الأمانة الشيوعية إلا انضباطا واحدا ألا وهو انضباط الطبقة العاملة الأممية. انضباطا يمكن عمال كل البلدان من نضال مظفر في سبيل الدكتاتورية العالمية العاملة. وخلافًا للأمانة الثانية التي تقسم النقابات وتحارب الشعوب المستعمرة وتتحد مع البرجوازية، فإن الأمانة الشيوعية هي المنظمة التي تدافع

عن وحدة عمال كل البلدان، وحدة الشغيلة من كل عرق وشعب في التضال ضدّ الاضطهاد الإمبريالي.

ومهما كان إرهاب البرجوازية دمويًا، يخوض الشيوعيون ذلك الصراع بمثابة وشجاعة، في جميع نقاط جبهة التضال الأُمّية، مقتنعين بحتمية انتصار الطبقة العاملة اقتناعًا راسخًا.

﴿لا يتواطأ الشيوعيون لإخفاء أفكارهم وبرامجهم. إنهم يعلنون في وضخ النهار أن أهدافهم لا يمكن بلوغها إلا بالقلب العنيف لكامل النظام الاجتماعي القديم﴾
﴿فلترتبك الطبقات القائمة من فكرة الثورة الشيوعية. فليس للعمال سوى القيود فيها يخسرون، وإنّ عالما منها سيكسبون﴾
يا عمال العالم، اتحدوا!



المحتويات

برنامج الأُمّية الشّيعيّة

1.....	مقدّمة
5.....	تطوّر نظام الرّأسالية العالمي وانهباره الحتمي
13.....	الأزمة العامة في الرّأسالية وأولى مراحل الثورة العالمية
22.....	الشّيعيّة العالمية، هدف الأُمّية الشّيعيّة النهائي
25.....	مرحلة الانتقال من الرّأسالية إلى الاشتراكية والدكتاتورية العالمية
47.....	الدكتاتورية العالمية في الاتحاد السوفييتي والثورة الاجتماعية العالمية
54.....	إستراتيجية الأُمّية الشّيعيّة وتكتيكها في التّضال في سبيل الدكتاتورية العالمية

الكتاب التالي

أعمال المؤتمر الشيوعي العالمي السادس - الجزء الثاني

أطروحات

في النضال ضدّ الحرب الإمبريالية

ومهمّة الشيوعيين

إلى القارئ

نضع بين يديك أوّل نسخة عربيّة لكامل أعمال المؤتمر الشيوعي العالمي السّادس في هيئة سلسلة من خمسة أجزاء. واعلم أنّها وثيقة من أهمّ وثائق البلشفيّة العالميّة، تقف فيها على «أعلى تأليف نقديّ لتجربة الحركة الثوريّة العالميّة العماليّة. إنّهُ برنامج نضال في سبيل الدكتاتوريّة العالميّة العماليّة؛ برنامج نضال في سبيل الشيوعيّة العالميّة»، «فالأوّل مرّة، منذ ولادة الحركة العالميّة الثوريّة، سيكون بين أيدي الطبقة العماليّة وثيقةٌ فصولها بمثابة قوانينٍ عند ملايين العمال المنظّمين في كلّ أنحاء العالم ومن كل أعراف وأمم الأرض».

محمد علي العربي